مجلة الجامعة الإسلاميَّة
للغة العربيَّة وآدابها

مجلة عِلميَّة دَوْريَّة مُحكمة

العدد : 17
يوليو - سبتمبر 2025م
الجزء 1

١٣٨١
١٩٦١

بسم الله الرحمن الرحيم

معلومات الإيداع

في مكتبة الملك فهد الوطنية

النسخة الورقية:

رقم الإيداع ١٤٤٣/٣٢٨٣ بتاريخ ١٤٤٣/٠٤/٠٢ هـ

ردمد: ١٦٥٨-٩٠٧٦

النسخة الإلكترونية:

رقم الإيداع ١٤٤٣/٣٢٨٤ بتاريخ ١٤٤٣/٠٤/٠٢ هـ

ردمد: ١٦٥٨-٩٠٨٤

الموقع الإلكتروني للمجلة

http: //journals. iu. edu. sa/ALS/index. html

ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة عبر المنصّة الإلكترونية

البحوث المنشورة في المجلّة تعبّر عن آراء الباحثين

ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

جميع حقوق الطّبع محفوظة للجامعة الإسلامية

هيئة التحرير

د. تركي بن صالح المعبدي
(رئيس هيئة التحرير)
أستاذ النحو والصرف المشارك بالجامعة الإسلامية

د. خليوي بن سامر العياضي
(مدير التحرير)
أستاذ تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها المشارك بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبد الرزاق بن فراج الصاعدي
أستاذ أصول اللغة والمعاجم بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبدالرحمن بن دخيل ربه المطرفي
أستاذ الأدب والنقد بالجامعة الإسلامية

أ.د. الزبير بن محمد أيوب
أستاذ أصول اللغة والمعاجم بالجامعة الإسلامية

د. مبارك بن شتيوي الحبيشي
أستاذ البلاغة المشارك بالجامعة الإسلامية

أ.د. محمد بن ظافر الحازمي
أستاذ اللسانيات بالجامعة الإسلامية

د. عبد المجيد بن عثمان اليتيمي
أستاذ أصول اللغة المشارك بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبدالله بن عويقل السلمي
أستاذ النحو والصرف بجامعة الملك عبدالعزيز

أ.د. علي بن محمد الحمود
أستاذ الأدب والنقد بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ.د. عبد الرحمن بن مصطفى السليمان
أستاذ اللّغات والآداب السامية والترجمة بجامعة لوفان – بلجيكا

أ.د. علاء محمد رأفت السيد
أستاذ النحو والصرف والعروض بجامعة القاهرة – مصر

أ.د. سعيد العوادي
أستاذ البلاغة وتحليل الخطاب بجامعة القاضي عياض – المغرب

د. الزبير آل الشيخ مبارك
(رئيس قسم النشر)

الهيئة الاستشارية

أ.د. محمد بن يعقوب التركستاني
أستاذ أصول اللغة بالجامعة الإسلامية

أ.د. محمد محمد أبو موسى
أستاذ ورئيس قسم البلاغة بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر

أ.د. تركي بن سهو العتيبي
أستاذ النحو والصرف بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ.د. سالم بن سليمان الخماش
أستاذ اللغويات بجامعة الملك عبدالعزيز

أ.د. ناصر بن سعد الرشيد
أستاذ الأدب والنقد بجامعة الملك سعود

أ.د. صالح بن الهادي رمضان
أستاذ الأدب والنقد ـ تونس

أ.د. فايز فلاح القيسي
أستاذ الأدب الأندلسي بجامعة الإمارات العربية المتحدة

أ.د. عمر الصديق عبدالله
أستاذ التربية وتعليم اللغات بجامعة أفريقيا العالمية بالخرطوم

د. سليمان بن محمد العيدي
وكيل وزارة الإعلام سابقاً

قواعد النشر في المجلة (*)

- أن يكون البحث جديداً؛ لم يسبق نشره.
- أن يتّسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة للمعرفة.
- ألا يكون مستلاً من بحوثٍ سبق نشرها للباحث.
- أن تراعى فيه قواعد البحث العلميّ الأصيل، ومنهجيّته.
- أن يشتمل البحث على:

– عنوان البحث باللغة العربية وباللغة الإنجليزية.
– مستخلص للبحث لا يتجاوز (٢٥٠) كلمة؛ باللغتين العربيّة والإنجليزية.
– كلمات مفتاحيّة لا تتجاوز (٦) كلمات؛ باللغتين العربيّة والإنجليزية.
– مقدّمة.
– صلب البحث.
– خاتمة تتضمّن النّتائج والتّوصيات.
– ثبت المصادر والمراجع باللغة العربية.
– رومنة المصادر العربية بالحروف اللاتينية في قائمة مستقلة.

- في حال (نشر البحث ورقياً) يمنح الباحث نسخة مجانية واحدة من عدد المجلة الذي نُشر بحثُه فيه، و (١٠) مستلات من بحثه.
- في حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها أن تعيد نشره ورقيّاً أو إلكترونيّاً، ويحقّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحلّيّة والعالمية – بمقابل أو بدون مقابل – وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
- لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنّشر في المجلّة – في أي وعاء من أوعية النّشر – إلاّ بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
- نمط التوثيق المعتمد في المجلة هو نمط (شيكاغو).

(*) يرجع في تفصيل هذه القواعد العامة إلى الموقع الإلكتروني للمجلة: http: //journals. iu. edu. sa/ALS/index. html

محتويات العدد

م	البحث	الصفحة
١)	مُقَدِّمة في النَّحْو من كلام الشيخ وليّ الدين محمد بن أحمد الملَّويّ المنفلوطي (٧١٣-٧٧٤هـ) دراسة وتحقيق **د. محمد بن حبيب الترجمي**	٩
٢)	إصلاحات الشَّلَوْبِين الصرفية في متن الجزولية في كتابه شرح المقدمة الجزولية الكبير **د. ساره عبد الله عبد العزيز الصبيح**	٦٣
٣)	من ركائزِ الفكرِ اللُّغويّ في الخصائصِ لابنِ جني قراءة تحليلية **أ.د. عبد العزيز بن سالم الصَّاعديّ**	١٣٥
٤)	الاستعارات التصوريّة في خطاب المتعافين من مرض السرطان **د. طلال مفلح سالم الحويطي**	٢٠٥

م	البحث	الصفحة
٥)	بواعث التداخل بين وظيفة علم النحو ووظيفة علم المعاني ومعايير التفريق بينهما **د. سعيد بن عثمان الملا**	٢٥٩
٦)	التحليل الحاسوبي أداةً للنقد الأدبي بين التجويد والتبديد **د. محمود محمد علي أحمد الكردي**	٣٢١
٧)	القصيدة العربية المعاصرة بين غواية التشكيل وتحولات الموضوع **د. إبراهيم عمر علي المحائلي**	٣٧٧
٨)	الخصائص الأسلوبية في ديوان الشعر عينك والإبحار قافيتي للشاعرة سعاد أبو شال **د. أمل بنت عيد بن نويفع المطيري**	٤٣٧

إصلاحات الشَّلَوْبِين الصرفية في متن الجزولية في كتابه: شرح المقدمة الجزولية الكبير

Al-Shaloubin's Morphological Emendations in al-Jazuli's Muqaddimah, as Presented in His Sharḥ al-Muqaddimah al-Jazūliyyah al-Kabīr

د. ساره عبد الله عبد العزيز الصبيح

أستاذ النحو والصرف المشارك في قسم اللغة العربية بكلية التربية بجامعة المجمعة

البريد الإلكتروني: s.alsabeeh@mu.edu.sa

استلام البحث A Research Receiving		اعتماد البحث A Research Approving
14/04/2025		18/06/2025
نشر البحث A Research Publication		
ربيع الأول ١٤٤٧هـ = September 2025		
DOI:10.36046/2356-000-017-002		

الملخص

هذا البحث يدرس الإصلاحات التي أبداها النحوي الأندلسي أبو علي الشَّلَوْبِين (ت ٦٤٥ هـ) على متن (المقدمة الجزولية) لأبي موسى الجُزولي (ت٦٠٧ هـ)، في أبواب الصرف من كتابه: (شرح المقدمة الجزولية الكبير). وهي إصلاحات على ما رآه خطأ أو قصورا في الرأي أو في العبارة، ابتغى بها إصلاح الخلل وتحسين العبارة لتكون أوضح وأبين.

والبحث مؤلف من مقدمة، وتمهيد، يتبعهما عرض للإصلاحات، مرتبة على ترتيب أبواب الصرف في كتاب شرح الجزولية، تتلوها خاتمة، ثم قائمة المراجع.

أمَّا المقدمة فتبين أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، إضافة إلى حدود البحث، ومنهجه، وخطته. وأمَّا التمهيد ففيه ترجمة موجزة لكل من الجزولي والشَّلَوْبِين، ونبذة عن أسلوب الشَّلَوْبِين في الإصلاحات. وأمَّا الإصلاحات فقد اقتصرت على ما ورد في الأبواب الصرفية. أمَّا الخاتمة فقد اشتملت على أبرز النتائج التي توصل إليها البحث. ثم تأتي قائمة المصادر والمراجع.

والهدف من البحث إبراز عناية الشَّلَوْبِين بمدى دقة عبارة الجزولي، ودلالتها على القاعدة النحوية، وإظهار حرصه على أنْ تُفهَم عبارة الجزولي فَهْما صحيحا.

ومنهج البحث هو المنهج الاستقرائي في جمع المادة العلمية، والمنهج الوصفي في الدراسة والاستنتاج.

ومن نتائج البحث أنّ الشَّلَوْبِين عالم كبير ترك أثرا فيمن بعده، وأنّه حريص على

الدقة والوضوح في عرض القواعد، والسعي إلى إزالة اللبس من خلال إضافة قيود، أو حذف ما يراه غير ضروري، أو إعادة صياغة للجملة. ومن النتائج ايضا أن الشَّلَوْبِين قد وُفق في بعض تلك الإصلاحات، وكان بعضها الآخر نتيجة اختلاف الآراء بينه وبين الجزولي، وكان بعضها غير لازم.

الكلمات المفتاحية: الجزولية- الشَّلَوْبِين- نحو- صرف.

Abstract

This research explores the emendations proposed by the Andalusian grammarian Abū ʿAlī al-Shaloubīn (d. 645 AH) to Abū Mūsā al-Jazūlī's al-Muqaddima al-Jazūliyya (d. 607 AH), specifically in the morphological sections of his Comprehensive Commentary on al-Muqaddima al-Jazūliyya. These emendations addressed what he perceived as mistakes or inadequacies, either in reasoning or in wording, with the aim of remedying the defects and enhancing the clarity and precision of expression.

The study consists of an introduction and a preface, followed by a presentation of the emendations, arranged according to the sequence of the morphology chapters in Sharḥ al-Jazūliyya. This is then followed by a conclusion and a bibliography.

The introduction outlines the significance of the topic, the reasons for its selection, the previous studies, as well as the scope, methodology, and structure of the research. The preface provides a brief biography of both al-Jazūlī and al-Shaloubīn, along with an overview of al-Shaloubīn's approach to emendations. The emendations themselves are limited to those found in the chapters on morphology. The conclusion presents the key findings of the study, followed by the list of sources and references.

The aim of the study is to highlight al-Shaloubīn's concern with the precision of al-Jazūlī's expressions and their indication of the grammatical rule, as well as to show his keenness that al-Jazūlī's wording be correctly understood.

The research methodology is based on the inductive approach in collecting the scientific material, and the descriptive approach in study and inference.

Among the findings of the research is that al-Shaloubīn was a prominent scholar who left a significant impact on those who came after him. He was keen on precision and clarity in presenting grammatical rules, striving to eliminate ambiguity by adding restrictions, omitting what he deemed unnecessary, or reformulating sentences. The research also concludes that al-Shaloubin succeeded in some of these emendations, while others were the result of differing opinions between him and al-Juzuli, and some proved to be unnecessary.

Keywords: Jazouliyah – Shaloubīn – Grammar – Morphology.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد نالت بعض المتون النحوية والصرفية اهتمامًا واسعًا من النحويين، فأقبلوا عليها شارحين ودارسين، ومعلّقين، ومن المتون التي لاقت اهتمامًا "المقدمة الجزولية"، التي تناول فيها أبو موسى الجُزولي القواعد النحوية والصرفية بإيجاز، وهو ما جعلها محطّ أنظار العلماء. وقد كان من بينهم الشَّلَوْبِين، الذي تناولها بالشرح، في مصنَّفين: أحدهما كبير، والآخر شرح صغير.

وقد ظهر لها عدد من الشروح بعده؛ منها: شرح ابن جعفر، وشرح اللُّورقي، وشرح الأُبَّدي، وهؤلاء مِمَّن وصلت شروحهم وحُقِّقت، وهناك شروح لم تصل إلينا، كشرح ابن معطي.

وقد وقفتُ على شرحي الشَّلَوْبِين الكبير والصغير، وفيهما لم يكتفِ بالشرح والتعليق على متن الجزولية، بل قوَّم عبارات الجزولي، واقترح تعديلات على متنها. لذا، اخترت أن أُسلِّط الضوء على هذه الإصلاحات، في بحثي المعنون بـ: "إصلاحات الشَّلَوْبِين الصرفية في متن الجزولية في كتابه: شرح المقدمة الجزولية الكبير".

وكان الدافع إلى هذه الدراسة أنني لم أقف على دراسة سابقة تتناول هذه الإصلاحات، وتسعى إلى كشف الأسباب التي دفعت الشَّلَوْبِين إلى الإصلاح، وإبراز جهوده في تقويم نصّ المقدمة.

الدراسات السابقة:

هي دراسات ليست لها علاقة مباشرة بالإصلاحات التي يتناولها هذا البحث، إلا أنّها تعلّقت بالمقدمة الجزولية بوجه من الوجوه، أو بكتاب الشرح الكبير للشَّلَوْبِين، وهذه الدراسات هي:

- تعقُّبات اللُّورقي للنحاة في كتابه المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية، شيمة شعيري، رسالة ماجستير، جامعة جازان، ٢٠١٨م.

تناولت هذه الدراسة تعقُّبات اللُّورقي للنحويين، وذُكر في ملخّصها أنها تتناول التعقّبات النحوية، وهدفت إلى إبراز جهود اللُّورقي النحوية، وأوصت الباحثة باستكمال دراسة التعقّبات اللغوية والصرفية في الكتاب.

- آراء أبي عليّ الشَّلَوْبين النحوية والصرفية من خلال شرح الكبير على المقدمة الجزولية: عرض ودراسة، عائشة التوم، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان، ٢٠٠٥م.

استهدفت هذه الدراسة تتبع آراء الشَّلَوْبين، لا إصلاحاته على متن الجزولية، فمثلا في حديثها عما يرد في النسب إلى نحو أب وأخ (ص١٣٠)، لم تتعرض لإصلاح الشَّلَوْبين على النقص في عبارة الجُزولي، ولذلك لم تتلاق دراستها مع هذا البحث.

- تعقُّبات اللُّورقي في شرحه الجزولية على ماتنها، محمد بهاء ككو، وسمير معلوف، مجلة جامعة البعث، المجلد، ٣٨ العدد، ٥٢، عام ٢٠١٦م. وهذا البحث ليس له علاقة بهذا البحث إلا من حيث تعلقه بمتن المقدمة الجزولية.
- تعقُّبات شرّاح الجزولية على ماتنها، عرضًا ومناقشةً، محمد بهاء حسن، رسالة دكتوراه، جامعة البعث، سوريا، ٢٠١٧م.

تناول الباحث في هاتين الدراستين التعقّبات النحوية دون الصرفية، ولذلك لا يتلاقيان مع البحث فضلا عما ذكرته فيما يخص البحث الأول.

- مآخذ أبي علي الشَّلَوْبيني على شيوخه في مسائل النحو والصرف دراسة وتقويم، سمر العريني، رسالة ماجستير، جامعة القصيم، ٢٠٢٠م.

وهي دراسة انتقائية لا تتناول جميع المآخذ لكثرتها، وقد أوصت الباحثة فيها بإتمام

ما تبقَّى من مآخذ، وهي تتلاقى مع هذا البحث في مسألتين: إحداهما في باب التصغير، والأخرى في باب الإمالة وقد اختلفت طريقة تناول المسألتين منهجا ودراسة، فالرسالة تركز على دراسة الآراء، وهذا البحث يسلط الضوء على إصلاحات الشَّلَوْبِين على عبارات متن الجزولية.

- آراء الشَّلَوْبِين النحوية في شرح المقدمة الجزولية الكبير، يونس علي يونس، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، مج٤٦، ع٣، سوريا، ٢٠٢٤م.

استهدفت هذه الدراسة تتبع آراء الشَّلَوْبِين النحوية، دون التعرّض لإصلاحاته على عبارات المتن.

حدود البحث:

يتناول هذا البحث الإصلاحات الصريحة التي أبداها الشَّلَوْبِين على متن "المقدمة الجزولية" في الأبواب الصرفية، وتحديدا تلك الإصلاحات التي ثبت عليها الشَّلَوْبِين، ولم يتراجع عنها، أمَّا الإصلاحات الضمنية فلم أدرسها؛ لأنها مظنة اختلاف، فما أراه إصلاحا ضمنيا ربما يراه آخر غير داخل في الإصلاحات، إضافة إلى أنّ دراسة الإصلاحات الصريحة تمثّل مادة علمية كافية.

المنهج المتبع في دراسة المسائل:

اتبعت في دراسة الإصلاحات المنهج الآتي:

١. تحديد الباب الصرفي الذي ورد فيه الإصلاح، وعَنْوَنَته.
٢. إثبات نصّ الجُزولي في الموضع الذي جرى عليه الإصلاح.
٣. إيراد نصّ إصلاح الشَّلَوْبِين.
٤. تحليل المسألة ومناقشتها، مع استعراض آراء العلماء، وخاصّةً شُرَّاح "الجزولية" الذين تبعوا الشَّلَوْبِين.

٥. عرض رأيي، وما توصّلتُ إليه من نتيجة.

واتبعت المنهج الاستقرائي في جمع المادة العلمية والمنهج الوصفي في الدراسة والاستنتاج.

خطة البحث:

تكوّن هذا البحث من: المقدمة، والتمهيد، ومسائل الإصلاحات، والخاتمة، والمصادر، والمراجع.

أمَّا المقدمة، فتناولتُ فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وتحديد حدود البحث، ومنهجه، وخطّته.

وفي التمهيد، قدّمتُ ترجمة موجزة لكل من الجزولي والشَّلَوْبِين، مع تسليط الضوء على أسلوب الشَّلَوْبِين في الإصلاحات. أمَّا مسائل الإصلاح، فقد رتبتها، وفق ورودها في الأبواب الصرفية من شرح المقدمة الجزولية الكبير. وأمَّا الخاتمة، فأوردتُ فيها أهمّ النتائج التي انتهى إليها البحث. ثم ذيّلتُ البحث بقائمة المصادر والمراجع.

وأسأل الله تعالى التوفيق والسداد.

التمهيد: ترجمة كلٍّ من الجزولي والشّلَوْبِين

ترجمة الجُزولي

هو عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت، المعروف بأبي موسى الجزولي[١]، وكان خطيبًا في جامع مراكش. سافر إلى المشرق، وأدّى فريضة الحج، ثم درس النّحو في مدة قصيرة، وأتقن الفقه وأصوله حتى برع فيهما.

تلقّى العلم على يد أبي محمد بن بري، وقرأ عليه كتاب: "تاج اللُّغة وصحاح العربيَّة" للجَوْهري، وكتبه بخطّه[٢]، ويُعدُّ أول من أدخله إلى المغرب[٣]. وقد تتلمذ الجُزولي أيضًا لمُهَلب بن الحسن بن بركات[٤].

أمَّا تلامذته، فمن أبرزهم: ابن مُعْطِي[٥]، وأبو إسحَاق ابن القشّاش[٦]، ومحمد

(١) ابن العديم، عمر بن أحمد. "بُغْيَة الطَّلَب في تاريخ حلب". تحقيق المهدي عيد الرواضية. (ط١، لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ٢٠١٦ م)، ١١/ ١٣٦.

(٢) ابن خلكان، أحمد بن محمد. "وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان". تحقيق إحسان عباس. (بيروت: دار صادر، ١٩٠٠م).
٣/ ١٠٨.

(٣) ا المراكشي، محمد بن محمد. "الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة". تحقيق إحسان عباس وآخرين. (ط١، تونس: دار الغرب الإسلامي، ٢٠١٢م)، ٥/ ١١٨.

(٤) المراكشي، "الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة"، ٥/ ١١٧.

(٥) الذهبي، شمس الدين محمد. "سير أعلام النبلاء". تحقيق محمد أيمن الشبراوي. (القاهرة: دار الحديث، ٢٠٠٦م)، ١٦/ ٢٣٩.

(٦) الذهبي، شمس الدين محمد. "المستملح من كتاب التكملة". تحقيق بشار عواد معروف. (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٨م)، ص١٢٢.

بن قاسم بن مَنْداس[١].

عُرف الجُزولي بتلاوته الجيدة، وحُسن إلقائه، وقُوة حفظه، وضَبْطِه للمسائل اللّغويَّة. كما عُرِف بخطّه المشْرقيّ الجميل.

ولم يكن الجُزولي اجتماعيًا؛ إذْ كان يبتعد عن مخالطة الناس لغير ضرورة، وذلك لورعه وزهده[٢].

وقد اختُلِف في العام الذي توفي فيه الجُزولي فقيل: توفي سنة سبع وستمائة بعد الهجرة[٣]، وقيل بعد ذلك[٤].

ترجمة الشَّلَوْبِين:

الشَّلَوْبِين هو عُمر بن محمد بن عبد الله االأزْديّ، ويُلقّب بأبي عليّ الأندلسيّ الإشبيليّ، وقد عُرف واشتهر بالشَّلَوْبِين. وُلِد في مدينة إشبيلية سنة اثنتين وستين وخمسمائة بعد الهجرة. ويقال إنّه كان خاتمة أئمة النحو في زمانه، حتى لُقّب بـ(الأستاذ). وقد عُدّ في مرتبة أبي علي الفارسي في علمه ومكانته[٥]. وكان الشَّلَوْبِين يقول الشعر، وله مُصَنَّفَات، ومن أبرزها: شرح المفصّل، وشرح المقدّمة الجزولية وكتاب التوطئة. وتوفي سنة خمس وأربعين وستمائة، وقد تجاوز الثمانين من عمره[٦].

---

(١) الذهبي، "المستملح من كتاب التكملة"، ص١٦٧.

(٢) المراكشي، "الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة"، ٥/ ١١٨.

(٣) ابن الأبار، محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي. "التكملة لكتاب الصلة"، تحقيق: عبد السلام ، (لبنان: دار الفكر للطباعة ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م).

(٤) ابن كثير، إسماعيل بن عمر. "البداية والنهاية". تحقيق: عبدالله التركي. (ط١، الرياض: دار هجر، ١٤٢٠هـ)، ١٧/٤٠.

(٥) ابن خلكان، "وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان"، ٣/ ٤٥١.

(٦) ابن كثير، "البداية والنهاية"، ١٥/ ٢٦٢، القفطي، علي بن يوسف. "إنباه الرواة على أنباه =

ومن مشايخه: الحافظ أَبو بكر بن الجدّ، وابن بَشْكُوال، وأَبو عبدِ الله بن زرقون[١].

تلاميذه: وقد ذُكر في كتب التراجم أربعون من تلامذته[٢] منهم: ابن عُصْفُور[٣]، وأَبو بكر بن الصّابونيّ، وأَبو بكر بن سيّد النّاس، وأَبو بكر بن يوسف أَبو العَافية[٤].

=

النحاة". تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. (ط١، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٢م)، ٢/ ٣٣٢.

(١) المراكشي، محمد بن محمد. "السفر الخامس من كتاب الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة". تحقيق: إحسان عباس. (ط١، بيروت: دار الثقافة، ١٩٦٥م)، ٤٦١/٢، المراكشي، "الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة"، ٣٨٥/٣.

(٢) القفطي، "إنباه الرواة على أنباه النحاة"، ٢/ ٣٣٤ الحاشية نقلاً عن كتاب تلخيص أخبار النحويين واللغويين لابن مكتوم/مخطوط.

(٣) المراكشي، "السفر الخامس من كتاب الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة"، ١/ ٤١٣.

(٤) المراكشي، "الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة"، ٣٨٥/٣.

إصلاحات الشّلَوْبِين في شرح المقدمة الجزولية الكبير

اتّسم نصّ المقدمة الجزولية بالغموض؛ بسبب إيجازه وإجماله، فلم يفهمه إلا أفاضل النحويين، وقد أقرّ بعضهم بذلك، واصفين نصّها بأنّه أشبه بالرموز والإشارات. ونظراً لدقّة معانيها، وغرابة تعاريفها، قالوا إنّها أقرب إلى علم المنطق(١). لذا، اهتم الشَّلَوْبِين بشرح المقدمة الجزولية، وتناولها بالدراسة، وتدور حولها أغلب مصنّفاته، ومنها: شرحاه لها الكبير والصغير.

ويُعَدُّ الشرح الكبير أحد أهم الشّروح على المقدمة الجزولية، ومرجعًا بارزًا في النحو والصرف. سعى الشَّلَوْبِين في شرحه إلى تقديم تفصيلات دقيقة وسهلة، متجنّبًا التعقيدات التي لا فائدة منها، ومستدركًا على المؤلف ما فاته، ومنبهًا على ما في متنها في المواضع التي تحتاج إلى ذلك.

وقد تنوّعت أسباب الإصلاحات عنده، فمنها:

أولًا: إصلاحات على ما قيّده الجُزولي وكان حقه الإطلاق.

ومن الأمثلة على الإصلاح على التقييد في موضع يستوجب الإطلاق، قول الشَّلَوْبِين: «وقوله: أو ألف أفعال جمعًا. مثاله: أُنَيعَام تصغير أنْعَام، ولو أمسك عن قوله: جمعًا لأصاب، فإن تقييده بقوله: جمعًا فائدته أنّه إذا كان مفرداً يأتي على أصل التصغير من كسر ما بعد يائه، تقول فيه: أُفَيْعِيل، ... فهذا يدل على أنّ قول هذا

(١) اليافعي، عفيف الدين عبد الله. "مرآة الجنان وعبرة اليقظان"، تحقيق: خليل المنصور. (ط١، بيروت: ١٩٩٧م)، ٤/ ١٧؛ حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله. "كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون". تحقيق محمد شرف الدين. (إسطنبول: وكالة المعارف، ١٩٤٣م)، ٢/ ١٨٠٠.

المؤلف "جمعًا" بعد قوله: أو أفعال خطأ»[١].

فالشَّلَوْبِين يرى أنّ تقييد تصغير ما كان على وزن (أفْعَال) بكون أفعال جمعًا لا مسوّغ له، وكان ينبغي له الإطلاق بدل التقييد.

ثانيًا: إصلاحات على ما نقص في عبارة الجزولي.

ومثال ذلك إصلاح الشَّلَوْبِين على ما ذكره الجُزولي عما يرد في النسبة فقد ذكر أنه يرد في النسبة ما كان واجب الرد في التثنية، فيقول الشَّلَوْبِين: «وقوله: إنْ كان واجب الرد في التثنية. مثاله: أخ وأب وما أشبه ذلك مما يُرد إليه المحذوف في موضع حقه ألّا يتغيّر فيه الاسم عن حاله كالتثنية أو الإضافة أو الجمع بالألف والتاء، وكذلك كان حق المؤلف أنْ يزيد هذه الزيادة ليُبيّن موضع وجوب الرد، وإلا فسيكون الاقتصار على التثنية خاصة لا معنى له، أو يكون بعض القسم الثاني من هذا القسم إنْ أطلق وجوب الرد في موضع ما لأنّه يجب الرد فيه في الأيدي وما أشبهه، ويريد أنّك تقول: أخوي وأبوي لا غير»[٢].

فالشَّلَوْبِين يرى أنّ الاقتصار على وجوب الرد إلى الأصل في التثنية غير دقيق، وكان يجب أنْ يضاف للعبارة بحيث تشمل المواضع الأخرى التي يُرد فيها المحذوف.

ثالثًا: إصلاحات على النقص في القاعدة.

يكتفي الجُزولي أحيانًا بذكر شرط واحد، مع أنّ القاعدة تقتضي شروطًا أكثر. فيؤدي إلى لبس في فهم القاعدة وتطبيقها. ومن ذلك قول الشَّلَوْبِين: «وما زاد على الخمسة فلا بد من الحذف. مثاله: عَضْرَفُوط، تقول: عُضَيْرِف وعُضَيْرِيف ، وينقصه

(١) الشَّلَوْبِين، عمر بن محمد. "شرح المقدمة الجزولية الكبير". تحقيق: تركي العتيبي. (ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٩٩٣م)، ١٠١٧ - ١٠١٨.

(٢) الشَّلَوْبِين، "شرح المقدمة الجزولية الكبير"، ١٠٢٦.

هنا إلا أنْ يكون في آخره ألف التأنيث نحو حُنفساء لا ألفه نحو: قرقرى، لأنّك تقول : حُنَيْفِساء وقُرَيْقِر، وهاء التأنيث نحو: قَرْقَرة لأنّك تقول : قُرَيْقِرَة، أو الألف والنون الزائدتان نحو: زَعْفران، فإنك تقول: زُعَيْفِران أو يكون مركبا نحو: بعل بك وحضرموت فإنّه لا يدخله الحذف»[1].

في هذا الموضع، يرى الشَّلَوْبِين أنَّ الجُزولي أوجز بذكره شرطًا واحدًا، فنبّه على لزوم إكمال النصّ بإضافة ما يوضح القاعدة.

ومن ذلك أيضا قول الشَّلَوْبِين: «وقوله: ما لم تكن العين من جنس اللام. مثاله: دِرّة ودِرّات، وكان حقه أن يزيد هنا أو تعتل العين، أو تكون اللام واوًا ، كما فعل ذلك في الإتباع لأنّ الفتح لا يكون في هذين الضربين كما لا يكون الإتباع فيهما، ومثال ما اعتلت العين فيه: بِيْعة وبِيْعات وقِيمة وقِيمات، ودِيمة ودِيمات فهذا لا يكون فيه الفتح إلا في لغة هُذيل، ذكر ذلك عنهم سيبويه حيث تكلم على عِيرات، ومثال ما اللام فيه واو رِشوة لا يقال فيه رِشَوات بالفتح»[2].

يُظهر الشَّلَوْبِين هنا أنّ الجُزولي لم يذكر بعض الحالات التي تخرج عن القاعدة، وكان الأولى به أنْ يُتمّ القاعدة لتكون أشمل.

رابعًا: إصلاحات على ما هو أفضل من عبارة الجُزولي.

قد يظهر للشَّلَوْبِين أنّ تعبير الجُزولي وإنْ كان صحيحًا يوجد ما هو أفضل منه، ومن ذلك قول الشَّلَوْبِين: «وقوله: ليس بمجرد المد واللين. استظهر على مثل (النسيء) فإنّه لا نقل فيه، وقد يكون أحسن من هذا القول أنْ يقول: ليس ذا لين

(١) الشَّلَوْبِين، "شرح المقدمة الجزولية الكبير"، ١٠٢٠.

(٢) الشَّلَوْبِين، "شرح المقدمة الجزولية الكبير"، ١١١٨.

لأنّه أخصر وأجمع ...»[١].

فالشَّلَوْبِين يقترح تعبيرا لتحسين المتن، يرى أنّه أكثر دقّةً وإيجازًا.

أسلوب الشَّلَوْبِين في الإصلاح:

تنقسم إصلاحات الشَّلَوْبِين إلى نوعين: أولهما الإصلاحات الصريحة، وهي محور هذا البحث. ومن أمثلتها ما قاله الشَّلَوْبِين عن عبارة الجزولي: (قبل آخر نظيره من الصحيح مفتوح)، حيث رأى أنّ الصياغة الأفضل هي: (قبل آخر نظائره من الصحيح مفتوح على الاطراد)[٢].

وثانيهما إصلاحات غير صريحة، ومن أمثلتها: قول الجُزولي: «وتقف على يرمي ويغزو رفعا ونصبا بلفظ الرفع، وجزما ووقفا بإسكان ما قبل المحذوف منها وبإلحاق الهاء»[٣]. فقال الشَّلَوْبِين شارحًا: «وقوله: بإسكان ما قبل المحذوف[٤]. وبإلحاق الهاء[٥]. أي تقول: لم يغزْ ولم يغزُه واغزْ واغزُه، وقد كان حقه أنْ يشعر بأجود هذين الوجهين، وهو إلحاق الهاء[٦] بتقديمه في الذكر أو بالتصريح بذلك فيه وهو أجود»[١].

(١) الشَّلَوْبِين، "شرح المقدمة الجزولية الكبير"، ١٠٦٦.

(٢) الشَّلَوْبِين، "شرح المقدمة الجزولية الكبير"، ١٠٤٩.

(٣) الجُزولي، عيسى بن عبدالعزيز. "المقدمة الجزولية في النحو". تحقيق: شعبان عبدالوهاب. (مكة المكرمة: أم القرى للنشر والتوزيع، ١٤٠٨هـ)، ص٢٨٢.

(٤) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان. "الكتاب". تحقيق: عبد السلام هارون. (ط٣، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٨م)، ١٥٩/٤؛ ابن السراج، محمد بن السري. "الأصول في النحو". تحقيق: عبد الحسين الفتلي. (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦م)، ٣٨٢/٢.

(٥) السيرافي، الحسن بن عبدالله. "شرح كتاب سيبويه". تحقيق: أحمد مهدلي وآخرين. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م)، ٥/ ٢٩.

(٦) ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن. "المساعد على تسهيل الفوائد". تحقيق: محمد كامل =

لاحظ الشَّلَوْبِين[٢] أنّ الجُزولي لم يرجح في الوقف على الأفعال المعتلة المجزومة ما هو أجود[٣]، ويظهر لي أنّ قوله: (وقد كان حقه أن يشعر بأجود هذين الوجهين) إصلاح ضمني، إذ قدّم طريقتين كان يمكن للجزولي اتباع إحداهما إمَّا بالتصريح بالأجود في الوقف أو بتقديم ذكر الوقف بالهاء، والتصريح أفضل.

وهذا البحث لا يتناول هذا النوع من الإصلاحات، وقد أوضحت ذلك في حدود البحث[٤].

=

بركات. (ط١، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٠هـ - ١٤٠٥هـ)، ٣٢٤/٤.

(١) الشَّلَوْبِين، "شرح المقدمة الجزولية الكبير"، ١٠٧٣.

(٢) اللُّورقي، القاسم بن أحمد. "المباحث الكاملية في شرح الجزولية". تحقيق: شعبان عبد الوهاب. (رسالة دكتوراه، القاهرة: جامعة القاهرة، ١٩٧٨م)، ص٤١١ - ٤١٢؛ الأبذي، أبو الحسن بن محمد. "شرح الجزولية، السفر الثاني، من اول باب المقصور والممدود الى آخر السفر". تحقيق: محمد الزهراني. (رسالة ماجستير، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٢٥هـ)، ص ٦٣.

(٣) لم يُصلحه في: الشَّلَوْبِين، عمر بن محمد. "شرح المقدمة الجزولية الصغير". تحقيق: ناصر الطريم. (رسالة ماجستير، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٢هـ)، ص ٣٣٤؛ وفي التوطئة قال الشَّلَوْبِين بالحاق الهاء هي الأفصح، الشَّلَوْبِين، عمر بن محمد. "التوطئة". تحقيق: يوسف المطوع. (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، ١٩٧٢م)، ص٣٤٨.

(٤) ابن يعيش، يعيش بن علي. "شرح المفصل للزمخشري". تحقيق: إميل يعقوب. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م)، ٢٢٦/٥؛ أبو الفداء، إسماعيل بن علي. "الكناش في فني النحو والصرف". تحقيق: رياض الخوام. (بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠٠٠م)، ١٦٢/٢؛ الشاطبي، إبراهيم بن موسى. "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية". تحقيق: عبد الرحمن العثيمين وآخرين. (ط١، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ٢٠٠٧م)، ٩٠/٨.

لم يكن الشَّلَوْبِين في إصلاحاته شديدًا أو متعنتًا تجاه الشيخ الجُزولي في الغالب، لكنه في موضع واحد خرج عن هذا النهج، حيث ذكر عبارة (لا لعا له منه)[١] وهذه العبارة قد يقصد منها الدعاء عليه بمعنى لا أقامه الله[٢]، وهذا ما ذهب إليه محقق الشرح، والعرب استعملت هذه الكلمة عند العثرة والسقطة، للدعاء له، فيقولون: "لعًا لك" أي: أنهضك الله[٣]، والأرجح أن هذا ما أراده الشَّلَوْبِين.

(١) الشَّلَوْبِين، "شرح المقدمة الجزولية الكبير"، ١٠١٧، ١٠١٨.

(٢) ابن عبد ربه، شهاب الدين الأندلسي. "العقد الفريد". (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٤هـ)، ٢٤/٣.

(٣) الأنصاري، أبو زيد سعيد. "النوادر في اللغة". تحقيق: محمد عبد القادر. (ط١، بيروت: دار الشروق، ١٤٠١هـ)، ص٢١٩؛ ابن فارس، أحمد بن زكرياء. "الصاحبي في فقه اللغة العربية". (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ)، ص٣٨.

الإصلاحات

باب التصغير

الإصلاح الأول:

نصّ الجُزولي:

«وكلّ اسم وقع فيه بعد ياء التصغير حرف ليس موقع الإعراب فهو مكسور، إلا أن يكون في كنف هاء التأنيث، أو ألفيه، أو ألف أفعال جمعا، أو الألف والنون في فِعْلان، ما لم تجمعه العرب على فعالين»(١).

نصّ الشَّلَوْبِين: «وقوله: "أو ألف أفعال جمعا". مثاله: أُنَيْعام تصغير أنْعام. ولو أمسك عن قوله: "جمعًا" لأصاب، فإن تقييده بقوله: "جمعًا" فائدته أنّه إذا كان مفردًا يأتي على أصل التصغير من كسر ما بعد يائه، تقول فيه: أُفَيْعِيل، وقد قال سيبويه: فإذا حقرت أَفْعالًا اسم رجل قلت: أُفَيعَال، كما تحقرها قبل أن تكون اسمًا، فتحقير أَفْعَال كتحقير عَطْشَان. فرّقوا بينها وبين إفعال لأنّه لا يكون إلا واحدًا، ولا يكون أفعال إلا جمعًا، ولا يغيّر عن تحقيره قبل أن يكون اسمًا، كما لا يغيّر سرحان عن تصغيره إذا سميت به، في كلام متصل في هذا المعنى، فهذا يدل على أنّ قول هذا المؤلف "جمعًا" بعد قوله: أو أفعال خطأ لا لعا له منه»(٢).

البيان والمناقشة:

ذهب الشَّلَوْبِين إلى أنّ قول الجُزولي: (جمعًا) تقييد خاطئ. وقد ذكره أيضا في

(١) الجزولي، "المقدمة الجزولية في النحو"، ص٢٢٨.

(٢) الشَّلَوْبِين، "شرح المقدمة الجزولية الكبير"، ١٠١٧ – ١٠١٨.

الشرح الصغير[١]، وتبعه اللُّورقي[٢] في إصلاحه هذا ونقله نصّا.

لم يختلف النحويون في أنّ تصغير الأسماء التي على وزن (أفعال) يكون على أُفَيْعال، ولكنّهم اختلفوا في ذكر التفصيل:

فممن قال إنْ ما كان على وزن (أفعال)، إذا كان جمعًا، أو جمعًا سُمّي به، يُصغّر على (أفيعال). سيبويه[٣]، وتبعه السيرافي[٤]، وابن خروف[٥]، والشَّلَوْبِين. واللُّورقي[٦]، والأُبَّذي[٧].

وممن قال إن ما كان على وزن (أفعال)، إذا كان جمعًا يُصغر على (أفيعال). مثل: (أُجَيْمَال، وأُعْيدَال). مثل قولهم: «إنْ كانت إلا أُثَيّابًا في أُسَيْفاط أخذها عشّاروك» الذي روي عن عيسى بن عمر[٨]– الرّماني[٩]، وابن الدهان[١]،

(١) الشَّلَوْبِين، "شرح المقدمة الجزولية الصغير"، ص٣٠٣.

(٢) اللُّورقي، "المباحث الكاملية في شرح الجزولية"، ص٣١٤ – ٣١٥.

(٣) سيبويه، "الكتاب"، ٤٩٦/٣.

(٤) السيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ٤/ ١٥٤، ١٦٥ – ١٦٦.

(٥) ابن خروف، علي بن محمد. "تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب". تحقيق: صالح الغامدي. (رسالة دكتوراه، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤١٤هـ)، ص٥٥٦.

(٦) اللُّورقي، "المباحث الكاملية في شرح الجزولية"، ص٣١٤ – ٣١٥.

(٧) الأبذي، أبو الحسن بن محمد. "شرح الجزولية، السفر الثاني، من أول باب الاستثناء إلى آخر تخفيف الهمزة". تحقيق: معتاد الحربي. (رسالة ماجستير، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٢٤هـ)، ص ١٥٤ – ١٥٥.

(٨) ابن الخباز، أحمد بن الحسين. "توجيه اللمع". تحقيق: فايز زكي. (ط٢، القاهرة: دار السلام، ٢٠٠٧م)، ص٥٥١.

(٩) الرماني، علي بن عيسى. "شرح كتاب سيبويه". تحقيق: شريف النجار. (ط١، القاهرة: دار =

والجُزولي[٢]، وابن معطي[٣]، وابن الحاجب[٤]، وابن جعفر[٥]، وابن عصفور[٦]، والموصلي[٧].

وقد أُبقيت الألف في هذا التصغير للمحافظة على دلالة الجمع[٨]؛ إذ لو قُلبت لالتبست بتصغير المفرد، مثلما هو الحال في: (إجمال وإنعام) مصدرين[٩].

وممن قال إن كلّ ما كان على وزن (أفعال)، سواء أكان جمعًا أم مفردًا، يُصغّر على (أفيعال)[١٠]. ابن مالك[١]. ومثاله في المفرد: (برمة أَعشار)، و(ثوب أَخلاق)،

=

السلام، ٢٠٢١م)، ٥/٢٥٦٤.

(١) ابن الدهان، سعيد بن المبارك. "الغرة في شرح اللمع". تحقيق: خالد السلمي. (رسالة دكتوراه، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ١٤٣٥هـ)، ص ٢٢٤.

(٢) الشَّلَوْبِين، "شرح المقدمة الجزولية الصغير"، ٣٠٣.

(٣) ألفية ابن معط، ص٦١.

(٤) ابن الحاجب، عثمان بن عمر. "الشافية في علم التصريف". تحقيق :حسن أحمد. (ط١، مكة المكرمة: المكتبة المكية، ١٩٩٥م)، ٢/ ٢٩.

(٥) ابن جعفر، رضي الدين إبراهيم. "المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي". تحقيق: عبد الرحمن الخضيري. (رسالة دكتوراه، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١١هـ)، ٢/٢٧٦.

(٦) ابن عصفور، علي بن مؤمن، "شرح جمل الزجاجي"، تحقيق: فواز الشعار، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م)، ٢/٤٣٨.

(٧) الشوملي، علي موسى. "شرح ألفية ابن معطي". (ط١، الرياض: مكتبة الخريجي، ١٩٨٥م)، ٢/١٢٠٧ - ١٢٠٨.

(٨) ابن الخباز، "توجيه اللمع"، ص٥٥١.

(٩) الشوملي، "شرح ألفية ابن معطي"، ٢/١٢٠٧ - ١٢٠٨.

(١٠) المرادي، حسن بن قاسم. "توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك". تحقيق: عبد

=

حيث يكون تصغيرهما: (أُعَيشار)، و (أُخَيلاق). وتبعه الفارضي[٢].

وأرى أنّ إصلاح الشلوبين غير وجيه؛ فليس الجُزولي وحده قيّد قوله: بـ(جمعا) احترازًا مما ليس بجمع[٣]. ولعل ذلك مبني على أنّه حكي أنّ المفرد قد يأتي على أفعال، فقد قال سيبويه: «وأمَّا أفعالٌ فقد يقع للواحد، من العرب من يقول: هو الأنعام»[٤]، بخلاف ما قيل إنها ليس لها نظير في المفرد، ولكن ربما لم يعتدوا بما ورد عن العرب من قولهم (هو الأنعام) ولذلك لم تعد من أبنية الأسماء المفردة[٥]. أمَّا قولهم: (برمة أعشار، وثوب أخلاق وأسمال)، فهو من باب وصف المفرد بالجمع[٦]، وعليه، كان الأجدر أنّ ينصّ على أنّ هذا الحكم للجمع على أصله، أو ما سُمّي به[٧].

=

الرحمن علي. (ط١، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٨م)، ٣/ ١٤٢٦.

(١) ابن مالك، محمد بن عبد الله. "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد". تحقيق: محمد كامل بركات. (القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٧م)، ص٢٨٥.

(٢) الفارضي، شمس الدين محمد. "شرح الفارضي على ألفية ابن مالك". تحقيق: أبو الكميت محمد مصطفى. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠١٨م)، ٤/ ٢٥٩.

(٣) المرادي، "توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك"، ٣/ ١٤٢٧.

(٤) سيبويه، "الكتاب"، ٣/ ٢٣٠.

(٥) سيبويه، "الكتاب"، ٤/٢٤٧؛ السامرائي، فاضل صالح. "معاني النحو". (ط١، الأردن، دار الفكر، ٢٠٠٠م)، ٣/ ٢٩١.

(٦) المرادي، "توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك"، ٣/ ١٤٢٦.

(٧) الشاطبي، "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية"، ٧/ ٣٠١.

الإصلاح الثاني:

نصّ الجُزولي:

«وما كان من الأسماء على خمسة أحرف، لا بألفّي التأنيث في آخره، ولا بالألف والنون الزائدتين، ولا بحرف مدٍّ ولينٍ هو قبل آخره، ولينٍ هو رابعُه، فلا بُدَّ من الحذف منه في التصغير»[(١)].

نصّ الشَّلَوْبِين: «وقوله: "بحرف مدّ ولين هو رابع"، مثاله: سِرْبَال، ومِصْبَاح. وينقصه أن يقول: زائد، لأنه إنْ كان أصليًّا فحكمه حكم غيره، نحو: مختار. وأنْ يُسقط قوله: "مدّ" من قوله: حرف مد ولين ...، وكان حقه أن يقول: أيضًا ولا مركّبًا؛ لأنّ نقصه هذا يقتضي أنّ ما كان من الأسماء التي على خمسة أحرف مركبًا يُحذف، نحو تسميتنا الرجل: زيدٌ يدل، وبعمرو دم، أو لما أشبه ذلك، وهذا لا يدخله الحذف أصلًا»[(٢)].

البيان والمناقشة:

ذهب الشَّلَوْبِين إلى أنّ الجُزولي كان ينبغي له إضافة كلمة: (زائد)؛ وقد أوضح فائدة هذه الزيادة بالأمثلة: فالألف في (سِرْبَال[(٣)]، ومِصْبَاح) زائدة فلا تُحذف إذا صُغرت. أمَّا الألف في (مختار)، فأصليّة، فهي كغيرها من الحروف الأصلية لا يحذف

(١) الجزولي، "المقدمة الجزولية في النحو"، ص٢٢٨.

(٢) الشَّلَوْبِين، "شرح المقدمة الجزولية الكبير"، ١٠١٨ - ١٠١٩.

(٣) الفارسي، الحسن بن أحمد. "التعليقة على كتاب سيبويه". تحقيق: عوض القوزي. (ط١، د.ن، ١٩٩٠م)، ٣/ ٢٦٥؛ ابن الصائغ، محمد بن عبد الرحمن. "اللمحة في شرح الملحة". تحقيق: إبراهيم الصاعدي. (ط١، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٤م)، ٦٦٢/٢.

عند تصغيره[١]. أمَّا الحرف الزائد فيحذف إلا إنْ كان حرف لين قبل الآخر فإنّه لا يُحذف[٢].

وقد ذكر الشَّلَوْبِين هذا أيضا في شرحه الصغير للجزولية[٣]، كذلك أضاف هذا القيد في التوطئة[٤]. وفصّل ابن جعفر نصّ الجُزولي بالأمثلة دون أنْ يتعرّض له بالنقد أو الإصلاح[٥]. أمَّا اللُّورقي[٦] والأُبَّذي[٧] فتبعا الشَّلَوْبِين في الإصلاح على هذا القصور.

أمَّا حذف (مد)، فلم يتطرق إليه الشَّلَوْبِين في الشرح الصغير[٨]، وكذلك ابن جعفر[٩]، واللُّورقي[١٠]، أمَّا الأُبَّذي[١١] فقد تبع الشَّلَوْبِين في شرحه الكبير.

(١) سيبويه، "الكتاب"، ٣/ ٤٢٧؛ ابن جني، أبو الفتح عثمان. "الخصائص". تحقيق: محمد النجار. (ط٤، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت)، ٣/ ٣٠٣.

(٢) أبو حيان، محمد الأندلسي. "ارتشاف الضرب من لسان العرب". تحقيق: رجب عثمان محمد. (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٨م)، ١/ ٤٦٤.

(٣) الشَّلَوْبِين، "شرح المقدمة الجزولية الصغير"، ص٣٠٤.

(٤) الشَّلَوْبِين، "التوطئة"، ص ٣٢١.

(٥) ابن جعفر، "المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي"، ٢/٢٨١.

(٦) اللُّورقي، "المباحث الكاملية في شرح الجزولية"، ص٣١٧.

(٧) الأبذي، "شرح الأبذي السفر الثاني، من أول باب الاستثناء إلى آخر تخفيف الهمزة"، ص١٦٤.

(٨) الشَّلَوْبِين، "شرح المقدمة الجزولية الصغير"، ص٣٠٤.

(٩) ابن جعفر، "المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي"، ٢/٢٨١.

(١٠) اللُّورقي، "المباحث الكاملية في شرح الجزولية"، ص٣١٧.

(١١) الأبذي، "شرح الأبذي السفر الثاني، من أول باب الاستثناء إلى آخر تخفيف الهمزة"، ص١٦٤.

ومما نبه عليه الشَّلَوْبِين في هذا النصّ أيضًا قوله: (وكان حقه أن يقول: أيضا ولا مركبًا)، وتبعه اللُّورقي[١]، ولم يقترح هذا الإصلاح في الشرح الصغير[٢] ولا في التوطئة[٣]. كذلك ابن جعفر[٤] والأُبَّذي[٥] لم يذكراه.

ولا خلاف في أنّ التصغير في الأسماء المركبة يكون في الصدر الأول فقط، دون حذف، فيقال عند تصغير (حضرموت): (حُضَيرموت)، وعند تصغير (بعلبك): (بُعَيلبك)[٦].

وأرى أنّ الجُزولي كان عليه أن يضيف كلمة (زائد)، لأن الزيادة شرط للحذف، أو أنْ يأتي بمثال، مثلما كان يفعله بعض النحويين، إذ كانوا يعتمدون على الأمثلة لتوضيح القاعدة[٧]. لكن الجُزولي لم يذكر مثالًا؛ فكان الأولى به أنْ يضيف هذا القيد منعًا للّبس، فإصلاح الشَّلَوْبِين هنا إصلاح وجيه.

أمَّا قول الجُزولي: (مد ولين)، فإصلاح الشَّلَوْبِين غير وجيه، إذ لا يوجد تعارض بينهما، ولا خلاف في ذلك، والألف لا تنفك عن كونها حرف مد ولين؛

(١) اللُّورقي، "المباحث الكاملية في شرح الجزولية"، ص٣١٧.
(٢) الشَّلَوْبِين، "شرح المقدمة الجزولية الصغير"، ص٣٠٤.
(٣) الشَّلَوْبِين، "التوطئة"، ص ٣٢١ – ٣٢٢.
(٤) ابن جعفر، "المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي"، ٢/٢٨١.
(٥) الأبذي، "شرح الأبذي السفر الثاني، من أول باب الاستثناء إلى آخر تخفيف الهمزة"، ص١٦٦.
(٦) سيبويه، "الكتاب"، ٣/ ٤٧٥.
(٧) المبرد، محمد بن يزيد. "المقتضب". تحقيق: محمد عبد الخالق. (بيروت: عالم الكتب، د.ت)، ١/ ١١٩.

لأنها ساكنة وما قبلها مفتوح دائما. وقد استخدم سيبويه هذا التعبير في كتابه[١]، وكذلك السيرافي[٢]، واللُّورقي[٣]. ولذلك لم يكن هذا ضمن الإصلاحات التي ذكرها الشَّلَوْبِين في شرحه الصغير، ولم يضفه اللُّورقي، مع أنّه وافق الشَّلَوْبِين في الإصلاحات الأخرى في النصّ.

ويبدو أنّ الشَّلَوْبِين كان يهدف إلى أنّ يكون مصنفه الذي أسماه (الشرح الكبير) مرجعًا للدارسين، فيفصِّل المسائل أكثر، ويظهر ذلك في إضافته: (ولا مركبًا) التي استغنى عنها في مصنفاته الأخرى؛ وهذا ما يدل على أنها إضافة غير ضرورية، أمّا الماتن فيلجأ عادة إلى الاختصار قدر المستطاع، وهذه هي الطريقة المتبعة في تأليف المتون العلمية؛ فقد اعتاد مصنّفوها على الإيجاز والاختصار.

الإصلاح الثالث:

نصّ الجُزولي: «وما زاد على الخمسة منه فلا بدّ من الحذف منه في التصغير»[٤].

نصّ الشَّلَوْبِين: «وما زاد على الخمسة فلا بدّ من الحذف". مثاله: عَضْرَفُوط، تقول: عُضَيْرِف وعُضَيْريف. وينقصه هنا (إلا أنْ يكون في آخره ألفا التأنيث)، نحو: حُنفساء، لا ألفه نحو: قرقرى، لأنّك تقول: حُنَيفساء وقُرَيقر. وهاء التأنيث، نحو: قَرْقَرة، لأنّك تقول: قُرَيْقِرَة. أو الألف والنون الزائدتان نحو: زَعْفران، فإنك تقول:

(١) سيبويه، "الكتاب"، ٤/ ٤٣٨.

(٢) شرح كتاب سيبويه ٤/ ١٦٩، ١٧٥.

(٣) اللُّورقي، "المباحث الكاملية في شرح الجزولية"، ص٣١٥ – ٣١٦.

(٤) الجزولي، "المقدمة الجزولية في النحو"، ص٢٢٩.

زُعَيْفِران. أو يكون مركبا نحو: بعلبك وحضرموت، فإنّه لا يدخله الحذف»[١].

البيان والمناقشة:

نبّه الشَّلَوْبِين على إضافة قيود على ما ذكره الجُزولي في تصغير الأسماء الخماسية، وما زاد عليها. وقد تبعه في هذا ابن جعفر[٢]، واللُّورقي[٣]، ولم يتبعه الأُبَّذي[٤].

فإذا صغّرت اسمًا مكوّنًا من خمسة أحرف وكانت جميع حروفه أصليّة، فإنك تحذف الحرف الأخير[٥]، إلا إذا كان الاسم مختومًا بألف التأنيث الممدودة[٦]، أو بهاء التأنيث، أو بألف ونون زائدتين، أو كان مركبًا.

لكنّ الشَّلَوْبِين لم يضف قيد هاء التأنيث في التوطئة[٧]، لأنها لا يعتد بها في عدة الحروف التي تتألف منها الكلمة، كذلك لم يضفه ابن جعفر[٨]، ولا اللُّورقي[٩]، والسبب في ذلك أنّ هاء التأنيث، إذا ثبتت في الاسم، فإنها تبقى في تصغيره، سواء

(١) الشَّلَوْبِين، "شرح المقدمة الجزولية الكبير"، ١٠٢٠.

(٢) ابن جعفر، "المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي"، ٢٨٢/٢.

(٣) اللُّورقي، "المباحث الكاملية في شرح الجزولية"، ص٣١٧.

(٤) الأبذي، "شرح الأبذي السفر الثاني، من أول باب الاستثناء إلى آخر تخفيف الهمزة"، ص١٦٦.

(٥) المبرد، "المقتضب، ٢/ ٢٤٩.

(٦) الفارسي، الحسن بن أحمد. "التكملة". تحقيق: كاظم بحر المرجان. (ط٢، بيروت: عالم الكتب، ١٩٩٩م)، ص٥٠٣.

(٧) الشَّلَوْبِين، "التوطئة"، ص ٣٢١.

(٨) ابن جعفر، "المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي"، ٢٨٢/٢.

(٩) اللُّورقي، "المباحث الكاملية في شرح الجزولية"، ص٣١٧.

أكان عدد حروفه خمسة أم أكثر[١].

أمَّا قيد الألف والنون الزائدتين[٢]، وقيد التركيب، فقد تركه الشَّلَوْبِين في الشرح الصغير[٣]، وفي التوطئة[٤]، كذلك تركه ابن جعفر[٥]، واللُّورقي[٦].

وقد وردت هذه القيود التي أضافها الشَّلَوْبِين في بعض كتب النحو[٧]، لكنّ بعض النحويين استغنوا عن ذكرها لأنهم يصغرون الخماسي وما زاد عليه، وفقًا لقاعدتين بعد حذف الخامس:

القاعدة الأولى: إذا لم يكن حرفه الرابع حرف لين، فإنّه يصغر على وزن (فُعَيْعِل)، نحو: جُعَيْفِر.

القاعدة الثانية: إذا كان حرفه الرابع حرف لين، فإنه يُصغر على وزن (فُعَيْعيل)، نحو: مُصَيْبِيح.

ويجوز التعويض عن المحذوف فيصغر على (فعيعيل) مثل الذي رابعه حرف لين، نحو: سُفَيرِيج.

ومن النحويين من أضاف قيودا أكثر مما ذكره الشَّلَوْبِين، مثل ابن مالك[٨]،

(١) الفارسي، "التكملة"، ص ٥٠١.

(٢) الفارسي، "التكملة"، ص٥٠٤.

(٣) الشَّلَوْبِين، "شرح المقدمة الجزولية الصغير"، ص ٣٠٤.

(٤) الشَّلَوْبِين، "التوطئة"، ص ٣٢١.

(٥) ابن جعفر، "المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي"، ٢٨٢/٢.

(٦) اللُّورقي، "المباحث الكاملية في شرح الجزولية"، ص٣١٧.

(٧) سيبويه، "الكتاب"، ٤٥٥/٣؛ المبرد، "المقتضب، ٢٦٦/٢؛ الفارسي، "التكملة"، ص٥٠١، ٥٠٣، ٥٠٤.

(٨) ابن مالك، محمد بن عبد الله. "ألفية ابن مالك". تحقيق عبد المحسن القاسم. (ط٤، د.ن، =

والمرادي[١].

وأرى أنّ نصّ الجُزولي: (وما زاد على الخمسة) ابتغي فيه الإيجاز، لكون كتابه من المختصرات فالجُزولي لم يضف القيود التي ذكرها الشَّلَوْبِين[٢]، لأنه عمد إلى الاختصار[٣]. أمَّا الشَّلَوْبِين فقد أراد التفصيل والشرح. لذا أضاف هذه القيود في شرحه الكبير، لكنه استغنى عن بعضها في الشرح الصغير. ولو كان التوضيح متوقفًا على كلّ هذه القيود لأوردها كاملة في التوطئة.

وأمَّا استغناء الجُزولي عن الأمثلة، مع أهميتها في توضيح القاعدة، فهو ما دفع شُرّاح الجزولية إلى إضافة هذه القيود، والتمثيل لها.

الإصلاح الرابع:

نصّ الجُزولي: «وكلّ جمع كثرةٍ لواحده جمع قلّة أردت تصغيره، غير منقول إلى العلم، فرُدَّه إلى أقل الجمع، وصغِّره، أو إلى واحده، وصغّره مجموعًا بالواو والنون، إنْ استوفى الشروط، أو الشرطين أو بالألف والتاء إنْ لم يستوف، وإن لم يكن له جمع فإلى واحده»[٤].

نصّ الشَّلَوْبِين: « وقد كان أبينَ مما قاله أنْ يقول: إنْ استوفى الشروط أو كان

=

٢٠٢١م)، ص٣٥٥.

(١) المرادي، "توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك"، ١٤٢٨/٣.

(٢) الجزولي، "المقدمة الجزولية في النحو"، ص٢٢٨ – ٢٣٠، الشَّلَوْبِين، "شرح المقدمة الجزولية الكبير"، ١٠٢٠.

(٣) الجزولي، "المقدمة الجزولية في النحو"، ص٦٢، ٧١.

(٤) الجزولي، "المقدمة الجزولية في النحو"، ص٢٣٠ – ٢٣١.

في معنى ما استوفاها»[١].

البيان والمناقشة:

يرى الشَّلَوْبِين أنّ نصّ الجُزولي يحتاج إلى زيادة تجعله أكثر وضوحًا، وقد تبعه في ذلك اللُّورقي[٢]. لكن الشَّلَوْبِين لم يضف هذه الزيادة في الشرح الصغير[٣]. أمَّا ابن جعفر[٤] فقد نبه إلى المعنى الذي قصده الجُزولي دون أن يضيف شيئًا.

جاء هذا الإصلاح لأنّ النصّ قد يُفهم منه أنّ تصغير جمع الكثرة مثل: (رجال)، لا يجمع بالواو والنون، فلا يقال: (رجيلون)؛ لأنه لم يستوفِ شروط جمع المذكر السالم[٥].

لذلك رأى الشَّلَوْبِين أنّ إضافة عبارة: (أو كان في معنى ما استوفاها) تزيل هذا اللبس؛ فجمع الكثرة، إذا لم يكن له جمع قلّة، يُردّ إلى واحده. فإن كان الاسم لمذكر عاقل، جُمع جَمعَ مذكر سالما؛ لأنه في معنى الصفة لمذكر عاقل[٦]. أمَّا إذا لم يكن لمذكر عاقل فإنه يُجمع بالألف والتاء[٧].

(١) الشَّلَوْبِين، "شرح المقدمة الجزولية الكبير"، ١٠٢٢، ١٠٢٤.

(٢) اللُّورقي، "المباحث الكاملية في شرح الجزولية"، ص ٣٢٢.

(٣) الشَّلَوْبِين، "شرح المقدمة الجزولية الصغير"، ص٣٠٦.

(٤) ابن جعفر، "المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي"، ٢/ ٢٩٧ – ٢٩٨.

(٥) ابن السراج، "الأصول في النحو"، ١/ ٤٧؛ ابن الحاجب، عثمان بن عمر. "الكافية في علم النحو". تحقيق: صالح عبد العظيم. (ط١، القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠١٠م)، ص٤٠.

(٦) ابن جعفر، "المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي"، ص٢٩٧ – ٢٩٨.

(٧) ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات. "البديع في علم العربية". تحقيق: فتحي أحمد. (ط١، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٢٠هـ)، ٢/ ١٧٨؛ ابن عصفور، "شرح جمل الزجاجي"، ٤٣٧/٣.

أرى أنّ إصلاح الشَّلَوْبِين جعل القاعدة أوضح، وأزال اللبس الذي وقع في نصّ الجُزولي. فنصّ الجُزولي قد يُوهم بأنّ ما استوفى شروط جمع المذكر فقط من المصَغَّر هو ما يجوز أن يُجمع عليه. لكنّ القاعدة لا تقتصر على ذلك فحسب. وإنما تشمل نحو مصغر رجل مع أنه غير مستوف لشرط جمع المذكر السالم. وكان على الجُزولي أن يوضح هذه المسألة نصًّا أو تمثيلًا.

باب النسب

الإصلاح الخامس:

نصّ الجُزولي:

«وإن كان على حرفين، حُذف لامه، ولم يعوّض منه، فإنّه يُردّ إليه ما حُذف منه إنْ كان واجب الرد في التثنية، أو الجمع بالألف والتاء، وإنْ لم يجب فيها جاز الرد وتركه»(١).

نصّ الشَّلَوْبِين: «وقوله: "إنْ كان واجب الرد في التثنية"، مثاله: أخ وأب وما أشبه ذلك، مما يُردّ إليه المحذوف في موضعٍ حقّه ألّا يتغيّر فيه الاسم عن حاله، كالتثنية أو الإضافة أو الجمع بالألف والتاء. وكذلك كان حقّ المؤلف أنْ يزيد هذه الزيادة ليُبيّن موضع وجوب الرد، وإلّا فسيكون الاقتصار على التثنية خاصّة لا معنى له، أو يكون بعض القسم الثاني من هذا القسم إنْ أطلق وجوب الرد في موضع ما، لأنّه يجب الرد فيه في الأيدي وما أشبهه، ويريد أنّك تقول: أخوي وأبوي لا غير»(٢).

البيان والمناقشة:

أضاف الشَّلَوْبِين إلى نصّ الجُزولي إضافة مهمة، ولذلك أثبتها في الشرح

(١) الجزولي، "المقدمة الجزولية في النحو"، ص٢٣٥ – ٢٣٦.
(٢) الشَّلَوْبِين، "شرح المقدمة الجزولية الكبير"، ١٠٢٦.

الصغير[١]. وقد تبعه في هذا الإصلاح اللُّورقي[٢] والأُبَّذي[٣].

وقد اقترح الشَّلَوْبِين هذه الزيادة للتوضيح، فسبب هذا الإصلاح أنّ ردّ المحذوف من الاسم الثلاثي عند النسب إليه واجب في التثنية والجمع والإضافة.

وقد نقل الشَّلَوْبِين والشّرّاح عبارة الجُزولي بالنصّ الآتي:

(إنْ كان واجب الرد في التثنية، وإنْ لم يجب فيها جاز الرد وتركه)[٤].

فالإصلاح هنا جاء نتيجة نقص في النصّ المنقول عن الجزولية. وقد صرّح الشَّلَوْبِين بأنّ اقتصار الجُزولي على التثنية فقط لا معنى له؛ لأن وجوب الرد لا يقتصر على التثنية.

وفي نسخة الجزولية المحققة ذكر المُحقق فيها التثنية وما جُمع بالألف والتاء، لكنّه لم يُشر إلى سقوط هذه الإضافة من النسخة (ب) الخاصة باللُّورقي، ومن النسخة (ج) الخاصة بالشَّلَوْبِين[٥]، مع أنّه وصف النسختين بأنهما متطابقتان مع النسخة (أ) وهي نسخة المقدمة الجزولية[٦].

لذلك أرى أنّ الإصلاح جاء نتيجة لاختلاف نسخة الشَّلَوْبِين عن نصّ

(١) الأبذي، "شرح الجزولية، السفر الثاني، من أول باب المقصور والممدود الى آخر السفر"، ص٥.

(٢) اللُّورقي، "المباحث الكاملية في شرح الجزولية"، ص٣٢٩ – ٣٣٠.

(٣) الشَّلَوْبِين، "شرح المقدمة الجزولية الصغير"، ٣٠٨.

(٤) ابن جعفر، "المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي"، ٣٠٧/٢؛ اللُّورقي، "المباحث الكاملية في شرح الجزولية"، ص٣٢٩؛ الأبذي، "شرح الأبذي السفر الثاني، من أول باب الاستثناء إلى آخر تخفيف الهمزة"، ٢٢٩.

(٥) الجزولي، "المقدمة الجزولية في النحو"، ص٢٣٦.

(٦) الجزولي، "المقدمة الجزولية في النحو"، ص٦.

الجُزولي بحسب النسخة المحققة إلا أن تكون إحدى نسخ التحقيق قد تسرب إليها ما في الحواشي التي أخذت عن الشَّلَوْبِين، مهما كان فإن ما أضافه الشَّلَوْبِين إلى نسحته كان صحيحًا، بدليل اتفاق الشراح من بعده عليه. وهذه الإضافة المقترحة تحدد بوضوح جميع المواضع التي يجب فيها ردّ المحذوف.

الإصلاح السادس:

نصّ الجُزولي: «والنسب إلى فَعِيلة ما لم تكن مضاعفة أو معتلة العين، مثله إلى نَمِر، وإلى فُعَيلة مثله إلى صُرَد، وإلى فَعُولة مثله إلى حَمَل»(١).

نصّ الشَّلَوْبِين: «وقوله: "مثله إلى حمَل"، أي قيل: شَنئيّ، وهذا مذهب سيبويه. وأمَّا مذهب المبرد في هذا، فأن لا يحذف فيه إلا تاء التأنيث خاصة، ولا يغيّر بغير ذلك، فيقال: شَنوئيّ كركوبيّ. فكان حقّه أنْ يزيد هنا: "على رأي" على عادته في مثل هذا»(٢).

البيان والمناقشة:

تمثّل الإصلاح عند الشَّلَوْبِين في هذا الموضع بزيادة عبارة: (على رأي)، وقد تبعه في هذا الإصلاح اللُّورقي(٣)، والأُبَّذي(٤). ولم يصلحه الشَّلَوْبِين في الشرح الصغير(٥).

عبارة (على رأي) التي أضافها الشَّلَوْبِين اعتاد الجُزولي على استخدامها في

(١) الجزولي، "المقدمة الجزولية في النحو"، ص٢٣٨.

(٢) الشَّلَوْبِين، "شرح المقدمة الجزولية الكبير"، ١٠٣٣.

(٣) اللُّورقي، "المباحث الكاملية في شرح الجزولية"، ص٣٣٦.

(٤) الأبذي، "شرح الأبذي السفر الثاني، من أول باب الاستثناء إلى آخر تخفيف الهمزة"،٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨.

(٥) الشَّلَوْبِين، "شرح المقدمة الجزولية الصغير"، ص٣١٢.

مواضع أخرى. لكنّه لم يذكرها هنا، وهو ما قد يوهم بعدم وجود خلاف في المسألة، وأنّ ما ذكره هو رأي قد اتفق النحويون عليه.

والاختلاف في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: وهو قول سيبويه(١)، ويرى فيه أنّه تحذف الواو والتاء مع فتح ما قبل الياء المحذوفة، فيقال في: (حَلوبة، ورَكوبة، وشَنوءة كما ينسب إلى حَمَل، فيقال: حلبي، وركبي، وشنئيّ، كحمَلي. وقد تبعه في رأيه السيرافي(٢).

القول الثاني: وهو قول المبرد(٣)، ويرى فيه أنّ حذف الواو من الشواذ، والقياس إثباتها(٤)، فيقول: شنوئي، وركوبي.

وأرى أنّ إصلاح الشَّلَوْبِين إصلاح وجيه، إذ إنّ الجُزولي ذكر رأيًا واحدا دون الإشارة إلى وجود رأي آخر، وهو ما قد يوهم بعدم الخلاف في المسألة. مع أنّ ذلك يخالف منهجه المتّبع، ومن ذلك قوله: «وحكم فَعْلة وفُعْلة وفِعْلة معتلات اللام حكم فَعْل وفُعْل وفِعْل معتلاتها على رأي»(٥).

باب المقصور والممدود

الإصلاح السابع:

نصّ الجُزولي: «المقصور المقيس: كلّ مصدر لفعل معتلّ اللام قبل آخر نظيره

(١) سيبويه، "الكتاب"، ٣/ ٣٣٩.

(٢) السيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ٤/٩٨.

(٣) المبرد، "المقتضب، ٣/١٤٠.

(٤) ابن ولاد، أحمد بن محمد. "الانتصار لسيبويه على المبرد". تحقيق: زهير عبد المحسن. (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦م)، ص٢٠٩؛ ابن الأثير، "البديع في علم العربية"، ٢/٢٠١.

(٥) الجزولي، "المقدمة الجزولية في النحو"، ص٢٣٩.

من الصحيح مفتوح»[١].

نصّ الشَّلَوْبِين: «قوله: "قبل آخر نظيره من الصحيح مفتوح"، أحسن من هذا: قبل آخر نظائره من الصحيح مفتوح على الاطراد؛ لأنّ المعتبر في هذا إنما هو اطراد النظائر، لا مجرد وجودها»[٢].

البيان والمناقشة:

أصلح الشَّلَوْبِين هنا تعريف الجُزولي للمقصور، فهو يرى أنّه يحتاج إلى تحسين، وذلك باستعمال النظائر بدلا من النظير، وبإضافة عبارة إلى آخر التعريف ليكون كالآتي: (قبل آخر نظائره من الصحيح مفتوح على الاطراد). معتبرًا أنّ هذا التعبير هو الأحسن؛ لأنّ اطراد أغلب النظائر أكثر أهمية من مجرد وجودها.

وقد ذكر الشَّلَوْبِين هذا الإصلاح في الشرح الصغير[٣]، وتبعه اللُّورقي[٤]، والأُبَّذي[٥]، واعتمده الشَّلَوْبِين في التوطئة[٦].

فعبارة الجُزولي في نظر الشَّلَوْبِين لا تحدد معيار القياس بدقة، ولذلك أعاد صياغة التعريف، وأضاف له، فيرى أنّ الحكم ينبغي أن يبنى على اطراد النظائر، والنحويون يعتمدون على مراعاة النظير في قياس الطرد، ملحقين اللفظ بأمثاله، حتى وإن غابت العلة، ليجري بذلك قواعد الباب على سنن واحد. وقد اختاروا هذا

(١) الجزولي، "المقدمة الجزولية في النحو"، ص٢٥٠.

(٢) الشَّلَوْبِين، "شرح المقدمة الجزولية الكبير"، ١٠٤٩.

(٣) الشَّلَوْبِين، "شرح المقدمة الجزولية الصغير"، ص ٣٢١.

(٤) اللُّورقي، "المباحث الكاملية في شرح الجزولية"، ص٣٧١ – ٣٧٢.

(٥) الأبذي، "شرح الجزولية، السفر الثاني، من أول باب المقصور والممدود الى آخر السفر"، ص٥.

(٦) الشَّلَوْبِين، "التوطئة"، ص٣٣٦.

الأصل في تقعيد قضايا النقل في المقصور، فقد قاس النحويون المعتل على الصحيح، وجعلوا ما له نظير من الصحيح مقيسًا في هذا الباب. وجعلوا ما لا نظير له مقصورًا بالسماع(١).

وأرى أنّ إصلاح الشَّلَوْبِين وجيه ؛ لأن لتعريف المقصور القياسي لا بد من ذكر النظائر واطراد أغلبها، فهذه الإضافة جوهرية(٢). وأمّا تعريف الجُزولي فهو مناسب للمتون العلمية التي تتميز غالبًا بالاختصار، وهو في تعريفه للمقصور يوافق تعريف كثير من النحويين(٣)، فقد عرفه سيبويه بأنه: «كلّ حرف من بنات الياء والواو وقعت ياؤه أو واوه بعد حرف مفتوح»(٤). وعرّفه المبرد بقوله: «فأمَّا المقصور فكلّ واو أو ياء وقعت بعد فتحه وذلك؛ نحو: مغزى»(٥). وعرّفه ثعلب: «المقصور ما لم يمد ياء، وواو قبلها فتحة، مثل: قفا، ومرعى»(٦).

(١) المبرد، "المقتضب"، ٣/٨٠ – ٨١؛ ابن السراج، "الأصول في النحو"، ٢/٤١٥، ٤١٦؛ السيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ٤/٢٧١ –٢٧٠؛ الفارسي، "التكملة"، ص٢٨٥ – ٢٨٦.

(٢) السيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ٤/٢٧١.

(٣) المبرد، "المقتضب، ٣/٧٩، ٨١ – ٨٢؛ ابن السراج، "الأصول في النحو"، ٢/٤١٥؛ ابن جني، أبو الفتح عثمان. "اللمع في العربية". تحقيق: فائز فارس. (الكويت: دار الكتب الثقافية، د.ت)، ص١٦؛ ابن الحاجب، عثمان بن عمر. "الشافية في علمي التصريف والخط". تحقيق: صالح عبد العظيم.(ط١، القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠١٠م)، ص٨٠.

(٤) سيبويه، "الكتاب"، ٣/ ٥٣٦.

(٥) المبرد، "المقتضب،٣/ ٧٩.

(٦) ثعلب، أحمد بن يحيى. "مجالس ثعلب". تحقيق: عبد السلام هارون. (ط٥، القاهرة: دار المعارف، د.ت). ١/٢١٧.

الإصلاح الثامن:

نصّ الجُزولي: «وفُعَل وفِعَل جمعًا معتلّ اللام»[١].

نصّ الشَّلَوْبِين: «وقوله: "وفُعَل وفِعَل جمعًا لمعتل اللام"، مثاله: رُشى وفِرى. وقد كان أجود من هذا أنْ يقول: وجمع فُعْلة بضم الأول، وَفِعْلة بكسره معتلتي اللام، وإلّا فقد يأتي ما ربما يتخيّل فيه أنّه فِعل جمعًا، مثل: نُهى في جمع نِهي، وفِعَل جمعاً مثل: ثِنا في جمع ثِني، وإنما هما فِعَال وفُعَال، وإلا فإذا قال: وفُعَل وفِعَل جمعا، فكأنّه يقول: وكل ما يتوهم فيه أنّه فُعل أو فُعال من الجمع، أو فِعَل أو فِعال منه، وليس كل ما يتوهم فيه ذلك من المعتل اللام مقصورًا ولابد، إنّما المقصور منه ما ذكرناه إلا أنّه يمكن أن يكون أطلق القول في ذلك اتكالًا على أن (فُعل وفِعل) لا يكونان جمعين إلا لفُعْلة أو فِعْلة معتلة اللام»[٢].

البيان والمناقشة:

رأى الشَّلَوْبِين أنّ عبارة الجُزولي في هذا الموضع تحتاج إلى تعديل، فعبّر عنها بعبارة أخرى رآها أجود. وقد نقل عنه هذا التعديل اللُّورقي[٣]. ولم يذكر الشَّلَوْبِين احتياجها للتعديل في الشرح الصغير[٤].

وتعدّيل الشَّلَوْبِين لعبارة الجُزولي أراد به إزالة اللبس، فيرى أنّ عبارة الجُزولي: «وفُعَل وفِعَل جمعًا معتل اللام» عبارة عامّة. وقد يدخل فيها ما ربما يتخيل أنه من هاتين الصيغتين مثل: (نِها) و(ثُنا)، فهما على وزن (فِعال) و(فُعال)، وليس (فُعَل) و(فِعَل).

(١) الجزولي، "المقدمة الجزولية في النحو"، ص٢٥٠.

(٢) الشَّلَوْبِين، "شرح المقدمة الجزولية الكبير"، ١٠٥٠.

(٣) اللُّورقي، "المباحث الكاملية في شرح الجزولية"، ص٣٧٣، ٣٧٦ – ٣٧٧.

(٤) الشَّلَوْبِين، "شرح المقدمة الجزولية الصغير"، ص٣٢٢.

وأصلهما نُهاء، وثِناء لذا، اقترح الشَّلَوْبين إعادة صياغة عبارة الجُزولي، وفيها يُحدد أنّ المقصود هو: جمع فُعْلة بضم الأول، وفِعْلة بكسر الأول، إذا كانا معتلّي اللام.

رفض الأُبَّذي[١] هذا الإصلاح، بحجة أنّ أحدًا لن يتوهم أنّ (نِها) أو (ثُنا) على وزن (فِعَل) و(فُعَل)، لأن نُها وثِنا ممدودان، وأصلهما نُهاء، وثِناء.

وأرى أنّ ما اقترحه الشَّلَوْبين بالتصريح (وجمع فُعْلة بضم الأول، وَفِعْلة بكسره معتلتي اللام) يتماشى مع أسلوب النحويين، فقد ذكر المبرد: «ومن المقصُور ما كان جمعًا لـ(فُعْلة) أَو (فِعلة)، نَحْو: رُقيَة ورِقًى، ولِحيَة ولِحًى، ورِشْوة ورِشًى»[٢]. وذكر ابن السراج: «وكلّ جماعة واحدها فِعْلة أو فُعْلَة فهي مقصورة، نحو عُروة وعُرًى، وفرية وفِرًى»[٣]، وقال الفارسي: «ومما يعلم أنه مقصور ما كان من أسماء الجمع، واحده "فُعْلَةٌ" نحو عُرْوَةٍ»[٤]، أمَّا ابن يعيش فقال: «ومما يُعرَف به المقصور أن يكون جمعًا، وواحدُه على "فُعْلَةَ" مضمومَ الأول، أو "فِعْلَةَ" مكسور الأول»[٥]، وهذا الأسلوب يضيف مزيدًا من التخصيص في الجملة، وقد جمع ابن مالك في ألفيته بين الأمرين:

كَ «فِعَلٍ، وَفُعَلٍ» فِي جَمْعِ مَا ... كَ «فِعْلَةٍ، وَفُعْلَةٍ» نَحْوُ «الدُّمَى»[٦]

وأقول إن نصّ الجزولي يتماشى وطبيعة المتون العلمية، ولا وجه لتعليل الشَّلَوْبين بأنّ هذا التعديل لأجل ألّا يلتبس فِعَل، وفِعَل، بفِعال وفُعال بعد حذف اللام، بجعل

(١) الأبذي، "شرح الجزولية، السفر الثاني، من أول باب المقصور والممدود الى آخر السفر"، ص٧.

(٢) المبرد، "المقتضب، ٣/ ٨٣.

(٣) ابن السراج، "الأصول في النحو"، ٢/ ٤١٦.

(٤) الفارسي، "التكملة"، ص٢٨٦.

(٥) ابن يعيش، "شرح المفصل للزمخشري"، ٤/ ٣٩.

(٦) ابن مالك، "ألفية ابن مالك"، ص٣٦٦.

الممدود مقصورا، كما قال الأبذي. فهما لا يلتبسان على من له أدنى إلمام بالصرف، إضافة إلى أنّ الشلوبين لم يُوفق فيما مثّل به، فقد مثّل بما فيه لغتان؛ وهذا مُلبس.

الإصلاح التاسع:

نصّ الجُزولي:

« الممدود المقيس: كلّ مصدر لفعل معتل اللام، زائد على ثلاثة أحرف، قبل آخر نظيره من الصحيح ألف، وكلّ جمع للمعتل اللام على فِعال أو أفعال»(١).

نصّ الشَّلَوْبِين: «وقوله: "وكلّ جمع لمعتل اللام على فِعَال أو أفعال"، مثال ذلك: دِمَاء وأَفْفاء. ويحتاج فِعال إلى تقييد، بأن يقال: ليس جمعًا لفِعْلة، نحو: فِرى، أو لفُعْلة، نحو: رُشى؛ لأنّه إنّما يُريد بقوله: على فِعال أي: مما يحتمل أن يكون فِعالا ممدودًا، أو فِعَلا مقصورًا بادي الرأي. فإذا كان مراده ذلك فإن لم يقيده بما ذكرناه، فسيتخيل في مثل: فِرى ورُشى أنّه يمكن أنّ يكون مقصورًا أو ممدودًا، فإن أهمل [القيد](٢) الذي ذكرناه كان مقتضى ذلك أن يكون فِرى ورُشى وما أشبههما ممدودًا، وليس كذلك فلا بد إذن من القيد الذي قيدناه به لئلا يلحق بالممدود ما ليس منه»(٣).

البيان والمناقشة:

ينبّه الشَّلَوْبِين هنا أنّ نصّ الجُزولي عامّ قد يُفضي إلى اللبس. وقد ذكره أيضا في

(١) الجزولي، "المقدمة الجزولية في النحو"، ص٢٥٢.

(٢) في شرح الشَّلَوْبِين كُتبت (الغير) ولكن لا يستقيم المعنى بذلك، ويؤكد ذلك أنّ الشَّلَوْبِين بدأ بكلمة (تقييد)، وفي نهاية الفقرة (فلا بد إذن من القيد الذي قيدناه)، وفي شرح الجزولية الصغير قال: «فإن أهمل القيد الذي ذكرناه كان مقتضى ذلك أن يكون فِرى ورُشى وما أشبههما ممدودًا»، الشَّلَوْبِين، "شرح المقدمة الجزولية الصغير"، ص٣٢٣.

(٣) الشَّلَوْبِين، "شرح المقدمة الجزولية الكبير"، ١٠٥٣.

الشرح الصغير[١]، وتبعه في ذلك اللُّورقي[٢]، والأُبَّذي[٣].

فعدم التقييد قد يؤدي إلى أنّ يُلحق بالممدود ما ليس منه. فقد يُتوهَّم أنّ (فِعال) جمعٌ لـ(فِعْلة)، أو (فُعْلة) بعد حذف لام فعال تخفيفا، فيُظنّ اسمًا ممدودًا، في حين أنّه في مثل: فِرى، ورُشى[٤] مقصور وليس ممدودًا. فصيغة (فِعال) ليست دائمًا تدل على جمع للممدود. وقد عرّف سيبويه الممدود بأنّه: «كلُّ شيء وقعت ياؤه أو واو بعد ألف»[٥]. لذا أضاف الشلوبين قيداً يزيل اللبس فيما يخص (فِعال) وهو ألا يكون جمعا لفِعلة أو فُعلة مثل فِرى جمع فِرية، فبحسب رأي الشلوبين يمكن أن يُظن أن (فِرى) أصله (فِراء) ولكنه قُصر، وكذلك (رِشى) جمع (رُشاء) يمكن أنْ يظن أنّ أصله رِشاء فَقصِر.

يستدل على كل من الممدود والمقصور بنظيره من غير المعتل، فالجمع الذي على وزن (أفعِلة) يكون واحده ممدودًا دائمًا، مثل: أقبية، فإن مفرده قَباء[٦]، والجمع الذي مفرده (فُعْلة) أو (فِعلة) فألفه مقصورة، نحو: عروةٍ وعرىً، وفريةٍ وفرىً[٧]. أمَّا (فِعال) و(أفعال) إذا كانا جمعين لمعتل اللام، وتقع ألف الجمع قبل حرف إعرابه

(١) الشَّلَوْبِين، "شرح المقدمة الجزولية الصغير"، ص٣٢٣.

(٢) اللُّورقي، "المباحث الكاملية في شرح الجزولية"، ص٣٧٦.

(٣) الأبذي، "شرح الجزولية، السفر الثاني، من أول باب المقصور والممدود الى آخر السفر"، ص١٤.

(٤) الشاطبي، "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية"، ٤٠٦/٦.

(٥) سيبويه، "الكتاب"، ٥٣٩/٣.

(٦) سيبويه، "الكتاب"، ٥٤٠/٣ – ٥٤١.

(٧) سيبويه، "الكتاب"، ٥٤١/٣.

المعتل، فهما ممدودان، مثل: دِمَاء، وظِباء[١].

وأرى أنّ إصلاح الشَّلَوْبِين وإنْ كان دقيقا في تحديد القاعدة ليس بلازم. فـ(فِعال) جمعًا لا يقع جمعًا لـ(فِعْلة)، وإنما يأتي جمعًا لستة أوزان[٢] ليس فيها (فِعْلة) المعتل اللام، فإصلاح الشَّلَوْبِين هنا ليس بلازم للجزولي الذي يبدو أنّه استبعد أنْ يقع فيما ذكر أي إبهام، أمَّا الشَّلَوْبِين فهو يريد ألا يقع لبس بين المقصور والممدود المخفف بحذف الهمزة، وهذا أمر قد يحدث لغير المتخصص.

باب الوقف

الإصلاح العاشر:

نصّ الجُزولي: «الموقوف عليه من الصحيح يجوز فيه الإسكان ما لم يكن منصوبا منونا، والروم مطلقا والإشمام ما لم يكن مجرورا أو منصوبا، والتضعيف مع الإسكان بشرط أن يتحرك ما قبله ما لم يكن مهموزا»[٣].

نصّ الشَّلَوْبِين: «قوله: "الموقوف عليه من الصحيح يجوز فيه الإسكان والروم ما لم يكن منصوبًا منونًا"، قال ذلك لأنّ المنصوب المنون يعوض من تنوينه ألف، فتبقى الحركة التي قبل التنوين على ما كانت عليه، وقد كان ينبغي له أنْ يقول: ما لم يكن

(١) السيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ٤/ ٢٧٠؛ ابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ٤/ ١٧٦٣؛ الرضي، محمد بن الحسن الإستراباذي. "شرح شافية ابن الحاجب". تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين. (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٥م)، ٢/ ٣٢٨.

(٢) المبرد، "المقتضب، ١/ ١٣١؛ السيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ٤/ ٣٠٧، ٣٧٦؛ الفارضي، "شرح الفارضي على ألفية ابن مالك"، ٤/ ٢٢٣؛ الغزي، بدر الدين محمد. "البهجة الوفية بحجة الخلاصة الألفية". تحقيق: حمزة مصطفى. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠١٧م)، ٢/ ١٩٣.

(٣) الجزولي، "المقدمة الجزولية في النحو"، ص٢٨٠.

منصوبًا منونًا في أشهر اللغة، على عادته في الاستظهار، لأنّ من العرب من يقف على المنصوب المنون دون تعويض من ألفه بالإسكان والروم كغيره»[١].

البيان والمناقشة:

لم يذكر الجُزولي أنّ الوقف على الاسم الصحيح المنصوب المنوّن على الألف المبدلة من التنوين هي اللغة المشهورة، ولهذا جاء الشَّلَوْبِين بهذا الإصلاح، لتوضيح ذلك. وقد تبعه اللُّورقي[٢]، والأُبَّذي[٣] فيه. ولم يذكره الشَّلَوْبِين في الشرح الصغير[٤].

وقد بيّن الشَّلَوْبِين سبب إصلاحه هذا، فالأسلوب المعتاد من الجُزولي أنّ يوضح اللغة المشهورة من غيرها، مثل قوله: «فالعلامة لازمة في اللغة المشهورة»[٥]، وغيره من المواضع[٦]. لكنه في هذا الموضع لم يوضح ذلك.

وأرى أنّ هذا الإصلاح إصلاح غير جوهري، والدليل على ذلك أنّ نصّه في التوطئة لم يختلف عن نصّ الجُزولي[٧]. يضاف إلى ذلك أنّ سيبويه أيضًا لم يُصرّح بأنها اللغة المشهورة[٨]. وكذلك الفارسي حين قال: «فأمَّا الاسم المنصوب فلا يخلو من أنْ

(١) الشَّلَوْبِين، "شرح المقدمة الجزولية الكبير"، ١٠٦٥.

(٢) اللُّورقي، "المباحث الكاملية في شرح الجزولية"، ص٤٠٠.

(٣) الأبذي، "شرح الجزولية، السفر الثاني، من أول باب المقصور والممدود الى آخر السفر"، ٤٥ – ٤٦.

(٤) الشَّلَوْبِين، "شرح المقدمة الجزولية الصغير"، ص٣٣٠.

(٥) الجزولي، "المقدمة الجزولية في النحو"، ص٥٠.

(٦) الجزولي، "المقدمة الجزولية في النحو"، ص١٧٠.

(٧) الشَّلَوْبِين، "التوطئة"، ص ٣٤٦.

(٨) سيبويه، "الكتاب"، ١٦٦/٤.

يكون منصرفًا أو غير منصرف. فإن كان منصرفًا أبدل من التنوين فيه الألف»[١]، وابن جني[٢] حين قال: «فإن وقفت على المنصوب المنون أبدلت من تنوينه في الوقف ألفًا»، فلم يصرحا.

وهذا هو مذهب جميع العرب، أمَّا الوقف على المنصوب المنون بالسكون فهو قليل كما ذكر ابن يعيش[٣]، ونُسبت هذه اللغة القليلة إلى قبيلة ربيعة[٤]، لكنها غير لازمة في كلامهم[٥].

الإصلاح الحادي عشر:

نصّ الجُزولي: «ونقل حركته إلى ما قبله إنْ كان ساكنا ليس لمجرد المد واللين»[٦].

نصّ الشَّلَوْبِين: «وقوله: ليس بمجرد المد واللين. استظهر على مثل (النسيء) فإنّه لا نقل فيه. وقد يكون أحسن من هذا القول أنْ يقول: ليس ذا لين لأنّه أخصر وأجمع لأن كلامه لا يقتضي إلا الاستظهار على ما فيه حرف مد ولين مزيد للمد، لقوله: لمجرد المد واللين، وينقصه على ذلك أن يستظهر على مثل: (شيء وسوء) وما أشبه ذلك، فإنه لا يُقال فيه: (شيو وسوو)، وليته لو قال هنا ما قاله في الذي الموقوف عليه فيه همزة من اشتراط صحة ما قبل الآخر ولا أدري لم فرق بينهما في

(١) الفارسي، "التكملة"، ص٢٠٦.
(٢) ابن جني، "اللمع في العربية"، ص١٣.
(٣) ابن يعيش، "شرح المفصل للزمخشري"، ٢١٢/٥.
(٤) الرضي، "شرح شافية ابن الحاجب"، ٢/ ٢٧٩.
(٥) ابن عقيل، "المساعد على تسهيل الفوائد"، ٣٠٣/٤.
(٦) الجزولي، "المقدمة الجزولية في النحو"، ص٢٨٠.

الاشتراط؟»[١].

البيان والمناقشة:

رأى الشَّلَوْبِين أنّ تعبير الجُزولي يمكن صياغته بطريقة أكثر إيجازًا وشمولًا، فقدم اقتراحًا يحسّن فيه عبارة الجُزولي. وقد ذكر الشَّلَوْبِين ذلك في الشرح الصغير[٢]، وتبعه اللُّورقي[٣]، والأُبَّذي[٤].

فقول الجُزولي يقتصر على الوقف على كلمة مثل (النسيء) لا نقل فيها، لأن الساكن قبل الهمز حرف مد زائد، ومثلها: بريء، وقروء. ولا يشمل قوله ما كان قبل الآخر حرف لين أصلي (ياء أو واو)، ولم ينصّ الشَّلَوْبِين على هذا وإنما اكتفى بالأمثلة: شيء، وسوء.

ويضيف الشَّلَوْبِين أن الأفضل لو قال الجُزولي: نقل حركته إلى ما قبله بشرط صحة ما قبل الآخر وسكونه، وهي عبارته التي استخدمها في الموضع الذي يكون الموقوف عليه فيه همزة.

وأرى أنّ الشلوبين في إصلاحه استهدف تحسين عبارة الجُزولي، والقاعدة واضحة، فهو إصلاح غير لازم، فالجُزولي في مقدمته غالبا ما يجمع بين المصطلحين (المد واللين) و(مد ولين) أو يقول (لين) منفردة، وهذا التعبير شائع في كتب الصرف[٥]. ووجيه قوله بأنّه لو وحد طريقته في صياغة الشروط لكانت القاعدة أكثر

(١) الشَّلَوْبِين، "شرح المقدمة الجزولية الكبير"، ١٠٦٦.

(٢) الشَّلَوْبِين، "شرح المقدمة الجزولية الصغير"، ص٣٣١.

(٣) اللُّورقي، "المباحث الكاملية في شرح الجزولية"، ٤٠٤.

(٤) الأبذي، "شرح الجزولية، السفر الثاني، من أول باب المقصور والممدود الى آخر السفر"، ص٤٩.

(٥) ابن السراج، "الأصول في النحو"، ٢/ ٣٩١؛ السيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ٢٥٦/٤.

وضوحا، والتعبير بـ: (بشرط صحة ما قبل الآخر وسكونه) تضبط القاعدة بدقة، وتوضح شرط مسألة صحة الحرف بشكل مباشر، مما يُساعد في تجنب اللبس.

الإصلاح الثاني عشر:

نصّ الجُزولي: «وعلى نون التوكيد الخفيفة منفتحًا ما قبلها بإبدالها ألفا، ومنضمًا أو منكسرًا، بحذفِها، ورَدِّ علامة الرفع والوقف عليها»(١).

نصّ الشَّلَوْبِين: «وقوله: ومنضمًا ومنكسرًا بحذفها، ورد علامة الرفع. مثاله: هل تضربُنّ في خطاب جماعة المذكرين، وهل تضربِنَّ في خطاب المؤنث المفرد، فتقول في الوقف عليهما: هل تضربونْ وهل تضربينْ، وقد كان أتم من هذا أنْ يقول: بحذفها ورد علامة الرفع والضمير اللذين حُذفا قبلها ومثال ذلك ما ذكرناه، أو بحذفها ورد الضمير خاصة في نحو: اضربُنْ في خطاب جماعة المذكرين واضربنْ في خطاب المؤنث تقول في الوقف اضربوا واضربي»(٢).

البيان والمناقشة:

في هذا الإصلاح يرى الشَّلَوْبِين أنّ الجُزولي لم ينبه على عودة الضمير المحذوف إلى الفعل المتصل بنون التوكيد الخفيفة في الوقف بعد حذفها إذا كان الحرف قبلها مضمومًا أو مكسورًا، في نحو اضربُنْ، واضربِنْ، حيث يرجع الضمير في الوقف ولا توجد علامة الرفع، فيقال: اضربوا واضربي، فاقترح تحسين كلام الجُزولي ليفي بالحالة بأكملها. وقد تبعه في إصلاحه اللُّورقي(٣)، والأُبَّذي(٤). ولم يقترح الشَّلَوْبِين هذا

(١) الجزولي، "المقدمة الجزولية في النحو"، ص٢٨٢.

(٢) الشَّلَوْبِين، "شرح المقدمة الجزولية الكبير"، ١٠٧٤.

(٣) اللُّورقي، "المباحث الكاملية في شرح الجزولية"، ص٤١٢، ٤١٣، ٤١٤.

(٤) الأبذي، "شرح الجزولية، السفر الثاني، من أول باب المقصور والممدود الى آخر السفر"، ص =

الإصلاح في الشرح الصغير[١].

وهذا الإصلاح مهم لكي يشمل الحكم نحو: يا زيدون اضربُنْ، فيقال في الوقف: اضربوا، ويا هند اضربِنْ، فيقال في الوقف: اضْرِبِي، ومثله: لا تضربُنْ، ولا تضربُوا، ولا تضربِنْ، ولا تضربِي[٢]، حيث لا علامة رفع في هذا، أمَّا الجُزولي فكلامه تام، فهو يشمل نحو: هل تضربُنْ، يقال في الوقف: تضربونْ، وهل تضربِنْ، يقال فيه في الوقف: تضربينْ. حيث يرد الضمير مع علامة الرفع[٣]، وقد أجاد ابن الحاجب بقوله: «فإذا حذفت رجعت الكلمة إلى أصلها فوجب رد ما حذف لأجله»[٤]، كذلك الشَّلَوْبِين في التوطئة بقوله: «ورُدّ ما حُذف بدخولها»[٥].

باب جمع التكسير

الإصلاح الثالث عشر:

نصّ الجُزولي:

«وفَعْلة في القلة بالألف والتاء قياسا، وتفتح العين إن لم تعتل ولم تضاعف. وهذيل تسوّي، وفي الكثرة على فعول وفعال أكثر، وعلى فُعَل فيما عينه واو، وجاء في اسمين لام أحدهما ياء ولام الآخر واو، وعلى فِعَل وهو فيما عينه ياء أكثر منه في

=

٦٥.

(١) الشَّلَوْبِين، "شرح المقدمة الجزولية الصغير"، ص٣٣٥.

(٢) ابن الحاجب، عثمان بن عمر. "أمالي ابن الحاجب". تحقيق: فخر صالح سليمان. (بيروت: دار الجيل، ١٩٨٩م)، ٢/ ٥٦٠.

(٣) الشاطبي، "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية"، ٥/٥٧١.

(٤) ابن الحاجب، "أمالي ابن الحاجب"، ٢/٥٦٠.

(٥) الشَّلَوْبِين، "التوطئة"، ص ٣٤٨.

الصحيح، ومع ذلك فليس بقياس، وفِعْلة في القلة بالألف والتاء قياسا»[١].

نصّ الشَّلَوْبِين: «وقوله: ومع ذلك فليس بقياس. يظهر من هذا أنّ ما يذكره من أبنية الجمع، ويطلق القول فيه ولا ينصّ فيه على أنّه ليس بقياس- أنّه قياس، وليس الأمر كذلك، فإن كلّ ما ذكره في هذا الباب مما أطلق القول فيه، ولم ينصّ فيه على أنّه ليس بقياس لا يقاس عليه، وإنّما يقاس على ما قيّد فيه أنّه قياس، فقد كان أجود من هذا القول أنْ يقول: ومع ذلك فليس بكثير، وهذا هو الذي أراد فوضع موضع كثير قياس»[٢].

البيان والمناقشة:

ينبّه الشَّلَوْبِين هنا على أنّ قول الجُزولي (ومع ذلك فليس بقياس) ليس مطابقا للواقع حيث يفهم منه أن ما لم ينصّ عليه أنّه ليس بقياس قياسي، وهو خلاف الواقع فكل ما أطلق فيه القول ليس بقياس. ويقدم الشَّلَوْبِين اقتراحًا بديلا للنصّ وهو: (ومع ذلك فليس بكثير) ويصفه بالأجود. وقد تبعه في إصلاحه اللُّورقي[٣]، والأُبَّذي[٤]، ولم يصلحه في الشرح الصغير[٥].

وأرى أنّ إصلاح الشَّلَوْبِين ليس بلازم، لأن الجمع على (فِعل) لا خلاف في أنّه ليس بقياسي[٦]. يقول سيبويه: «وقد قالوا: فَعلةٌ في بنات الياء ثم كسروها على

(١) الجزولي، "المقدمة الجزولية في النحو"، ص٢٩٣.

(٢) الشَّلَوْبِين، "شرح المقدمة الجزولية الكبير"، ١١١٧.

(٣) اللُّورقي، "المباحث الكاملية في شرح الجزولية"، ص٤٩١ - ٤٩٢.

(٤) الأبذي، "شرح الجزولية، السفر الثاني، من أول باب المقصور والممدود الى آخر السفر"، ص ٢٥٥.

(٥) الشَّلَوْبِين، "شرح المقدمة الجزولية الصغير"، ص٣٥١.

(٦) سيبويه، "الكتاب"، ص٥٩٣/٣ - ٥٩٤، السيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ٣٢٠/٤.

فِعل، وذلك قولهم: ضَيعةٌ وضِيَعٌ، وخيمةٌ وخِيمٌ. ونظيرها من غير المعتل: هَضبةٌ وهِضبٌ، وحَلقةٌ وحِلقٌ، وجَفنةٌ وجِفنٌ. وليس هذا بالقياس»[(١)]. وقد ذكره غيره من النحويين كابن يعيش[(٢)]، وإصلاحه إنما أراد به التنبيه على اختلاف منهج الجُزولي، فمنهجه من أول الباب بيان القياسي والسماعي، وفي هذه المسألة نصّ على القياسي، وما ليس بقياس. فلم يُطلق القول بإطلاق القياس على كل الأبنية، بل كان يفرّق بينها، وعبارته جاءت تفصيلية لا إجمالية. وقوله: "ليست بقياس"؛ ليوضح أن الشيوع لا يُفضي بالضرورة إلى القياس. فهو قال "أكثر" عندما قصد الكثرة، وقال "ليس بقياس" عندما أراد نفي القياسية، وإن كان الأجود أن يستمر على منهجه.

الإصلاح الرابع عشر:

نصّ الجُزولي: «وفِعْلة في القلّة بالألف والتاء قياسا، والعين جائز فيه الإتباع ما لم يعتل، ولم يضاعف، ولم تكن اللام واوًا، ولا من جنس العين، ويجوز فيها الإسكان مطلقا، والفتح ما لم تكن العين من جنس اللام»[(٣)].

نصّ الشَّلَوْبِين: «وقوله: ما لم تكن العين من جنس اللام. مثاله: دِرّة ودِرّات، وكان حقه أن يزيد هنا أو تعتل العين، أو تكون اللام واوًا، كما فعل ذلك في الإتباع لأن الفتح لا يكون في هذين الضربين كما لا يكون الاتباع فيهما، ومثال ما اعتلت العين فيه: بِيْعة وبِيْعات وقِيمة وقِيمات، ودِيمة ودِيمات فهذا لا يكون فيه الفتح إلا في لغة هُذيل، ذكر ذلك عنهم سيبويه حيث تكلم على عِيرات، ومثال ما اللام فيه واو:

(١) سيبويه، "الكتاب"، ص٣/٥٩٣ – ٥٩٤.
(٢) ابن يعيش، "شرح المفصل للزمخشري"، ٣/٢٤٥.
(٣) الجزولي، "المقدمة الجزولية في النحو"، ص٢٩٣.

رِشوة، لا يقال فيه رِشَوَات بالفتح»[١].

البيان والمناقشة:

ينبه الشَّلَوْبِين أنه لا بد من زيادة على النصّ، وتدل هذه الزيادة على استقصاء الشَّلَوْبِين لجميع الحالات. وقد ذكر هذا الإصلاح أيضا في الشرح الصغير[٢]، وتبعه اللُّورقي[٣]، والأُبَّذي[٤].

الزيادة التي أضافها الشَّلَوْبِين تتضمن قيودًا يُشترط توفرها حتى يُجاز فتح العين. فالجُزولي ذكر واحدا، وهو: ألّا تكون العين من جنس اللام، فزاد الشَّلَوْبِين شرطين:

- أنّ (فِعْلة) إذا كانت عينها حرف علة امتنع فيه الفتح، مثل: بِيعة وبيعات، وقيمة وقيمات، وديمة وديمات.
- أنّها إذا كانت لامها حرف الواو امتنع فتح عينها، مثل: رشوة ورِشْوات.

وأرى أنّ إصلاح الشَّلَوْبِين مبني على رأيه واختياره في مسألة خلافية، متبعا رأي الجمهور. واختار الجُزولي جواز الفتح باستثناء المضاعف، ورأى أنّ ما جاء على وزن (فِعلة) يعامل معاملة غير المعتل، وذلك نحو: قيمةٌ قِيَماتٌ، وديمةٌ وديَماتٌ[٥]، وعيرٌ وعيَراتٌ، حركوا الياء على لغة هذيل[٦]. وفتح حرف العلة مع كسر ما قبلها لا

(١) الشَّلَوْبِين، "شرح المقدمة الجزولية الكبير"، ١١١٨.

(٢) الشَّلَوْبِين، "شرح المقدمة الجزولية الصغير"، ص٣٥١.

(٣) اللُّورقي، "المباحث الكاملية في شرح الجزولية"، ص٤٩٢ – ٤٩٣.

(٤) الأبذي، "شرح الجزولية، السفر الثاني، من أول باب المقصور والممدود الى آخر السفر"، ص ٢٥٧.

(٥) سيبويه، "الكتاب"، ٣/ ٥٩٤.

(٦) سيبويه، "الكتاب"، ٣/٦٠٠.

يُستثقل[١]. فيظهر أنّ الجُزولي أجازه لأنه لغة هذيل، إذ تعد لغتهم قياسا، ولغة سائر العرب استحسان[٢]. وقد اختار الجُزولي جواز فتح العين فيما كانت لامه واو مثل: رشوَات[٣]، وهو قول المبرد[٤]، وقد نُسب إلى ابن جني[٥]، وتبعهم السيوطي[٦].

(١) شرح ركن الدين لشافية ابن الحاجب ١/ ٤٣٣؛ الدماميني، محمَّد بن أبي بكر. "تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد". تحقيق: محمد المفدى. (ط١، د.ن، ١٩٨٣م)، ١/ ٢٨٠.

(٢) التخمير شرح المفصل في صنعة الإعراب ٢/ ٣٤٦.

(٣) أبو حيان، محمد الأندلسي. "التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل". تحقيق: حسن هنداوي. (ط١، دمشق: دار القلم، ١٩٩٧م)، ٢/ ٥٠.

(٤) المبرد، "المقتضب، ١٩٤/٢.

(٥) أبو حيان، "التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل"، ٢/ ٥٠.

(٦) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع". تحقيق: عبد الحميد هنداوي. (القاهرة: المكتبة التوفيقية، د.ت)، ١/ ٩٠.

باب جمع ما كان على أفْعَل

الإصلاح الخامس عشر:

نصّ الجُزولي: «أفعُل اسما يجمع على أفاعل، فإن استوفى الشروط جازت الواو والنون»(١).

نصّ الشَّلَوْبِين: «وقوله: فإن استوفى الشروط. يعني شروط جمع الاسم بالواو والنون والياء والنون، وكان حقه أن يقول: فإن استوفى الشروط جاز جمعه بالواو والنون في القلّة غالبًا، لأن باب الجمع بالواو والنون إنما هو للقلّة، وإنْ كان قد يجيء في غير ذلك»(٢).

البيان والمناقشة:

يعيد الشَّلَوْبِين صياغة عبارة الجُزولي ويضبطها، موضحا السبب لما قاله. فاستيفاء شروط الجمع بالواو والنون تكون في القلّة دون الكثرة لكنها ليست قاعدة مطلقة، بل الغالب فيها ذلك. فهناك استثناءات يمكن فيها استخدام الجمع بالواو والنون للكثرة. وقد تبعه في هذا الإصلاح اللُّورقي(٣)، والأُبَّذي(٤). لكنه لم يذكر هذا الإصلاح في الشرح الصغير(٥).

القول بأنّ جمع المذكر السالم من جموع القلّة ما لم يضف أو يقترن بأل، وقد

(١) الجزولي، "المقدمة الجزولية في النحو"، ص٢٩٩.

(٢) الشَّلَوْبِين، "شرح المقدمة الجزولية الكبير"، ١١٣٣.

(٣) اللُّورقي، "المباحث الكاملية في شرح الجزولية"، ص٥١٨.

(٤) الأبذي، "شرح الجزولية، السفر الثاني، من أول باب المقصور والممدود الى آخر السفر"، ص٢٩٦.

(٥) الشَّلَوْبِين، "شرح المقدمة الجزولية الصغير"، ص٣٥٧.

يُستعمل للكثرة لم يكن محل اتفاق وإجماع النحويين، وهو ما ذهب إليه سيبويه[١]، والمبرد[٢]، والزمخشري[٣]، والعكبري[٤]، وابن يعيش[٥]، وركن الدين الإستراباذي[٦]، وابن مالك[٧]، والمرادي[٨]. ومن النحويين من ذهب إلى أنّه يستعمل في القلّة والكثرة معًا. وهذا ما ذهب إليه ابن خروف[٩]، والرضي[١٠]. وقد ذهب فاضل السامرائي إلى أنّ الأصل فيه إفادة القلّة في الجوامد، أمّا في الصفات فالأصل أنّه لا يدل على القلّة[١١].

وأرى أنّ إصلاح الشَّلَوْبِين هنا ليس بلازم. فقد يكون الجُزولي تعمد السكوت

(١) سيبويه، "الكتاب"، ٤٩٢/٣.

(٢) المبرد، "المقتضب، ١٥٦/٢.

(٣) الزمخشري، أبو القاسم محمود. "المفصل في صنعة الإعراب". تحقيق: علي بو ملحم. (مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م)، ص٢٣٥.

(٤) العكبري، عبد الله بن الحسين. "اللباب في علل البناء والإعراب". تحقيق: عبدالإله النبهان. (ط١، دمشق: دار الفكر، ١٩٩٥م)، ٢/ ١٧٩.

(٥) ابن يعيش، "شرح المفصل للزمخشري"، ٢١٤/٣.

(٦) ركن الدين، حسن بن محمد الأستراباذي. "البسيط في شرح الكافية". تحقيق: حازم الحلي. (ط١، المكتبة الأدبية المختصة، ١٤٢٧هـ)، ٢٦٠/٢.

(٧) ابن مالك، محمد بن عبد الله. "شرح الكافية الشافية". تحقيق: عبد المنعم هريدي. (ط١، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٩٨٢م)، ١٨٠٧/٤.

(٨) المرادي، "توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك"، ٣/ ١٣٧٨.

(٩) ابن خروف، "تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب"، ص ٥٥١.

(١٠) الرضي، "شرح شافية ابن الحاجب"، ١/ ٢٦٧.

(١١) السامرائي، فاضل صالح. "معاني الأبنية". (ط٢، الأردن: دار عمار، ٢٠٠٧م)، ص١٢٦.

عن توصيف الجمع بالقلّة. مراعيًا اختلاف النحويين، وربما كان اختيار الجُزولي نابعًا من ترجيحه لمذهب ابن خروف، الذي يرى أنّه صالح للقلّة والكثرة. يضاف إلى ذلك أنّ عدم إثبات الشَّلَوْبِين لهذا الإصلاح في شرحه الصغير قد يدل على أنه إصلاح غير جوهري، ليس بالضروري ذكره.

باب الإمالة

الإصلاح السادس عشر:

نصّ الجُزولي: «تمال الألف للكسرة التي تقع قبلها بحرف أو حرفين أولهما ساكن، أو بعدها تليها بناء كانت هذه الكسرة أو إعرابا، ومقدرها عند بعضهم كملفوظها»(١).

نصّ الشَّلَوْبِين: «وقوله: أو حرفين أولهما ساكن. نحو: سِربال وهذا كلام ناقص وتمامه أن يقول: أو بحرفين أولهما ساكن أو متحرك، إذا كان ثانيها الهاء، ويختص هذا القسم بأن تُمال فيه الألف وما قبلها وما قبل ما قبلها»(٢).

البيان والمناقشة:

يرى الشَّلَوْبِين أنّ حد الإمالة عند الجُزولي ناقص، ويحتاج إلى تتمة تُكمل معناه، فاقترح زيادة: (أو متحرك، إذا كان ثانيها الهاء).

وقد تبعه في هذا الإصلاح الأُبَّذي(٣). لكن الشَّلَوْبِين لم يُثبت هذه الإضافة لا

(١) الجزولي، "المقدمة الجزولية في النحو"، ص٣٠٩.

(٢) الشَّلَوْبِين، "شرح المقدمة الجزولية الكبير"، ١١٤٥.

(٣) الأبذي، "شرح الجزولية، السفر الثاني، من أول باب المقصور والممدود الى آخر السفر"، ص ٣٢٩ - ٣٣٠.

في شرحه الصغير[١]. ولا في التوطئة[٢].

وتنوعت تعريفات النحويين للإمالة، فبعضهم اكتفى بالإجمال، كالمبرد الذي عرّفها بقوله: «وهو أن تنحو بالألف نحو الياء»[٣]، وكالزمخشري عرفها: «وهي أن تنحو بالألف نحو الكسرة، فتميل الألف نحو الياء ليتجانس الصوت»[٤]، وبعضهم توسّع فيها، كابن مالك فهو يعرّفها بتعريف مفصل: «وهي أنْ ينحى جوازا في فعل أو اسم متمكن بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء لتطرفها وانقلابها عنها، أو مالها إليها باتفاق دون ممازجة زائد، أو لكونها مبدلة من عين ما يقال فيه: "فلت"، أو متقدمة على ياء تليها، أو متأخرة عنها متصلة أو منفصلة بحرف أو حرفين ثانيهما هاء، أو لكونها متقدمة على كسرة تليها، أو متأخرة عنها منفصلة بحرف أو حرفين أولهما ساكن»[٥].

والإضافة التي رأى الشَّلَوْبِين أنّ التعريف يكون تامًا بها هي: (أو متحرك، إذا كان ثانيها الهاء)، وتكون في مثل: بينها، ورأيت يدها، لن ينزعها[٦]، ويريد أنْ يَضربها، ويريد أنْ ينزعها[٧].

وقد ذكر سيبويه أنّ كثيراً من العرب يميلونها، لأن الهاء خفيّة[٨]. وذهب ابن

(١) الشَّلَوْبِين، "شرح المقدمة الجزولية الصغير"، ص٣٦٣.
(٢) الشَّلَوْبِين، "التوطئة"، ٣٧٧.
(٣) المبرد، "المقتضب، ٣/ ٤٢.
(٤) الزمخشري، "المفصل في صنعة الإعراب"، ص٤٧١.
(٥) ابن مالك، "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"، ص٣٢٥.
(٦) أبو حيان، "ارتشاف الضرب من لسان العرب"، ٢/ ٥٢٩.
(٧) الفارسي، "التكملة"، ص٥٤٠.
(٨) سيبويه، "الكتاب"، ١٢٣/٤.

يعيش إلى أنّه قليل[١]. وذهب الزمخشري[٢]، وابن الحاجب[٣]، واللُّورقي[٤] إلى أنْ الإمالة في مثل ذلك شاذة لا يقاس عليها.

وأرى أنّ ما اقترحه الشَّلَوْبِين لا يُعد إصلاحًا لازما، وذلك لأنّ تلك الزيادة تحتاج لقيد بعدها، وهو ألا يقع بين الألف الممالة وبين الياء ضمة[٥]، يضاف إلى ذلك أنّ الجُزولي قد يكون قصد الكثير الشائع في الإمالة، وهذا الإصلاح لو كان لا غنى عنه لغيره الشَّلَوْبِين في الشرح الصغير، وأضافه في التوطئة. وقد يكون الجُزولي موافقا للزمخشري في أنّ هذه الإمالة لا يقاس عليها.

الإصلاح السابع عشر:

نصّ الجُزولي:

«ويمنع المستعلي[٦] إمالة الألف في الاسم إذا وقع قبلها يليها عند الكل، أو قبلها بحرف مكسورا أو ساكن قبله مكسور عند الأقل، أو بعدها يليها بحرف عند الكلّ أو بحرفين عند الأكثر»[٧].

نصّ الشَّلَوْبِين: «وقوله: أو قبلها بحرف مكسورًا. مثاله: ضِباب وجعله حرف الاستعلاء في هذا مانعًا من الإمالة على الإطلاق، أو مانعًا منها عند الأقل شيء لا أعلمه عن أحد من العرب ولا من النحويين، فالصواب إسقاطه من هذا الموضع، إنما

(١) ابن يعيش، "شرح المفصل للزمخشري"، ١٩٢/٥.
(٢) الزمخشري، "المفصل في صنعة الإعراب"، ص٤٧٢.
(٣) ابن الحاجب، "الشافية في علم التصريف"، ١/ ٨٣.
(٤) اللُّورقي، "المباحث الكاملية في شرح الجزولية"، ص ٥٤٢.
(٥) ا الفارسي، "التكملة"، ص٥٤٠.
(٦) الحروف المستعلية سبعة أحرف: الغين، والخاء، والقاف، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء.
(٧) الجزولي، "المقدمة الجزولية في النحو"، ص٣١٠ -٣١١.

الخلاف عندهم في مثل مِطْعان ومِقْلات»[١].

البيان والمناقشة:

ينبه الشَّلَوْبِين أن الجُزولي أخطأ في أن حرف الاستعلاء يمنع الإمالة مطلقًا في الاسم إذا وقع قبل الألف بحرف وكان الحرف المستعلي مكسورًا، ولهذا رأى أنّ الصواب حذف هذا الموضع من جملة مواضع منع الإمالة. وقد ذكر الشَّلَوْبِين ذلك في الشرح الصغير[٢]، وتبعه اللُّورقي[٣]، والأُبَّذي[٤].

إذا وقع حرف الاستعلاء في الاسم قبل الألف بحرف، وهو مكسور نحو: غِلاب، وخِلاف، وقِفاف، وضِباب، وصِفاف، وظِباء، فالمشهور جواز الإمالة[٥]. وقد ذكرها سيبويه[٦]، ولم يشر إلى وجود من يترك الإمالة فيها. لاستحسانهم الإمالة[٧]، أمَّا منعها فقليل[٨]، فممن منعها الجُزولي[١]، وابن معطي[٢].

(١) الشَّلَوْبِين، "شرح المقدمة الجزولية الكبير"، ١١٤٧.

(٢) الشَّلَوْبِين، "شرح المقدمة الجزولية الصغير"، ص٣٦٤.

(٣) اللُّورقي، "المباحث الكاملية في شرح الجزولية"، ص ٥٤٨.

(٤) الأبذي، "شرح الجزولية، السفر الثاني، من أول باب المقصور والممدود الى آخر السفر"، ص ٣٣٤.

(٥) المبرد، "المقتضب، ٤٧/٣؛ الزمخشري، "المفصل في صنعة الإعراب"، ص٤٧٢؛ شرح ركن الدين لشافية ابن الحاجب٢/ ٦٧٢؛ أبو حيان، "ارتشاف الضرب من لسان العرب"، ٢/ ٥٢٢.

(٦) سيبويه، "الكتاب"، ١٣٠/٤.

(٧) المبرد، "المقتضب، ٤٧/٣، شرح ابن يعيش للمفصل ٥/ ١٩٧.

(٨) ابن جعفر، "المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي"؛ ٢/ ٨٣٤؛ اللُّورقي، "المباحث الكاملية في شرح الجزولية"، ص ٥٤٧؛ الرضي، "شرح شافية ابن الحاجب"، ٣/ ١٦؛ أبو حيان، =

وأرى أنّ إصلاح الشَّلَوْبِين في هذا الموضع إصلاح وجيه، فالجُزولي اختار منع الإمالة في الحروف المستعلية المكسورة الواقعة قبل الألف بحرف، وكان عليه أنّ يذكر القول المشهور في المسألة، ويصرح بأنّ المنع هنا رأيه الشخصي، فالإمالة جائزة، ولم أقف على من يمنعها سواه، وقد تبعه ابن معطي، ففي ألفيته أطلق المنع لتقدم حروف الاستعلاء(٣).

=

"التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل"، ٣٢٠/٢٠، ٣٢١،

(١) الشاطبي، "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية"، ١٧٧/٨.

(٢) ابن معطي، يحيى الزواوي. "الدرة الألفية ألفية ابن معطي في النحو والصرف". (القاهرة: دار الفضيلة، ٢٠١٠م)، ص٦٧.

(٣) ابن معطي، "الدرة الألفية ألفية ابن معطي في النحو والصرف"، ص٦٧.

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على خير البرية محمد – صلى الله عليه وسلم– وعلى آله وصحبه أجمعين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فهذه أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث:

١– بعد استقراء مواضع الإصلاح التي تناولها الشَّلَوْبِين في شرحه متن "المقدمة الجزولية"، تبيّن أن هذه الإصلاحات لا تُحمل على معنى التصويب لخطأ، بل تُفهم في سياق التقويم العلمي الذي أراده الشلوبين توضيحًا أو استدراكًا لما رآه أولى بالبيان. فالجزولي لم يكن واقعًا في خطأٍ صريح، وإنما صاغ متنه النحوي على نهج تعليمي مختصر، كما جرت عادة كثير من المصنفين في المتون التعليمية، حيث تغلب الصناعة التعليمية على التفصيلات النظرية، طلبًا للاختصار وضبط القواعد في عبارات موجزة.

٢– للشَّلَوْبِين مكانة علمية بين النحويين جعلت العلماء يهتمون بشرحه للجزولية، فأورد اللُّورقي والأُبَّذي إصلاحاته في مصنفاتهم، وهو ما يدل على أنها لاقت قبولا لديهم، وأورد الشاطبي في المقاصد الشافية إصلاحا منها[١].

٣– الشَّلَوْبِين لا يُسلّم بكلام الجُزولي، ويوضح رأيه كما في مسألة الإمالة.

٤– حكم الشَّلَوْبِين بالخطأ على الجُزولي في باب التصغير، يقول: «وقوله: "أو ألف أفعال جمعا". مثاله: أُنَيْعام تصغير أنْعام. ولو أمسك عن قوله: "جمعًا" لأصاب، ...، فهذا يدل على أنّ قول هذا المؤلف "جمعًا" بعد قوله: أو

(١) الشاطبي، "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية"، ١٧٧/٨.

أفعال خطأ»[1]، ولكنّ تقييد الجزولي بقوله "جمعًا" له وجه صحيح، وليس خطأ كما ذهب إليه الشَّلَوْبِين؛ إذ قصد به الاحتراز عما ورد على وزن "أفعال" من المفردات، كقولهم: "هو الأنعام"، و"برمة أعشار"، و"ثوب أخلاق". فليس في ذلك خطأ يُوجب الإصلاح.

٥- يظهر من تتبع إصلاحات الشَّلَوْبِين المتعلقة بالزيادات أنه كان يميل إلى الإيضاح والتفصيل، بإضافة قيود أو ألفاظ رأى أنها أدق في البيان، وهي زيادات لا تدل بالضرورة على وجود خلل في كلام الجُزولي، بل تأتي غالبًا استيفاءً وتوسعة لغرض الشرح. وقد التزم الشلوبين بهذه الزيادات في شرحه الكبير غالبًا دون الصغير، مما يدل على أنها إضافات توضيحية لا تصويبات واجبة. أما الجزولي، فقد جرى على عادة مؤلفي المتون التعليمية في الاختصار، والاكتفاء بما يُفهم في السياق، وهو مسلك مقبول في هذا النوع من التصنيف، ولا يُعدّ تقصيرًا.

٦- الجُزولي يعرض القاعدة بصيغة نظرية مجردة دون أمثلة، وهو ما يجعلها تبدو بعيدة عن تطبيقها على واقع اللغة، فيأتي شرح الشَّلَوْبِين بما فيه من إصلاحات وأمثلة ليعيدها إلى المنهج التطبيقي التقليدي، وذلك نحو قول الشَّلَوْبِين: «وقد كان أبينَ مما قاله أنْ يقول: إنْ استوفى الشروط أو كان في معنى ما استوفاها»[2]، فهذا الإصلاح أورده لأن الجُزولي لم يوضح المسألة بالنصّ ولا بالتمثيل.

٧- القيود التي أضافها الشلوبين على كلام الجزولي في تصغير الخماسي وما زاد

(١) الشَّلَوْبِين، "شرح المقدمة الجزولية الكبير"، ١٠١٧ - ١٠١٨.

(٢) الشَّلَوْبِين، "شرح المقدمة الجزولية الكبير"، ١٠٢٢ - ١٠٢٤.

عليه زيادات توضيحية لا يُبطل غيابها سلامة القاعدة. كما أن ترك الجزولي للأمثلة أسهم في سعي الشارحين إلى مزيد بيان، لا إلى تقويم خلل، مما يؤكد أن الاختصار كان مقصودًا، والتفصيل اجتهاد شارح.

٨- الشَّلَوْبِين قدّم إصلاحًا لنصّ الجُزولي وذلك بإيضاح أن المصغَّر يُجمع جمع مذكر سالم إذا كان في معنى ما يستوفي شروطه، لا أن يكون مستوفيًا لها في صورته فقط. وهذه الزيادة أفادت في بيان المقصود، خاصة في مثل: "رُجَيِّل" عند جمعه "رُجَيِّلُون"، مع أنه ليس صفة صريحة، وإنما في معنى ما يستحق ذلك الجمع. ويُفهم من ذلك أن الجزولي اكتفى بالإشارة دون تفصيل، التزامًا بنمط المتون، أما الشَّلَوْبِين فسعى لرفع اللبس.

٩- الشَّلَوْبِين اعتمد على الأمثلة غالبًا، ولم يعتمد على شواهد من القرآن أو من كلام العرب، ولم يذكر غالبا مصادره في الإصلاح، نحو قوله: «وقد كان ينبغي له أن يقول: ما لم يكن منصوبًا منونا في أشهر اللغة، على عادته في الاستظهار، لأنّ من العرب من يقف على المنصوب المنون دون تعويض من ألفه بالإسكان والروم كغيره»[(١)].

١٠- بالغ الشَّلَوْبِين في بعض إصلاحاته فطالب الجُزولي بما هو غير لازم، نحو قوله في باب المقصور والممدود: «وقوله: "وكلّ جمع لمعتل اللام على فِعَال أو أفعال"، مثال ذلك: دماء وأقفاء. ويحتاج فِعال إلى تقييد، بأن يقال: ليس جمعًا لفِعْلة، ...»[(٢)]، وقوله في باب جمع ما كان على أفْعَل: «وكان حقه أن

(١) الشَّلَوْبِين، "شرح المقدمة الجزولية الكبير"، ١٠٦٥.

(٢) الشَّلَوْبِين، "شرح المقدمة الجزولية الكبير"، ١٠٥٣.

يقول: فإن استوفى الشروط جاز جمعه بالواو والنون في القلّة غالبًا، ...»[١].

وقوله في باب الإمالة: «وقوله: أو حرفين أولهما ساكن. نحو: سِربال وهذا كلام ناقص وتمامه أن يقول: أو بحرفين أولهما ساكن أو متحرك، ...»[٢].

١١- سعى الشَّلَوْبِين في إصلاحاته إلى ضبط القاعدة ووضوحها، فحرص على الابتعاد عن إطلاق الأحكام، نحو قوله في باب التصغير: «وينقصه أن يقول: زائد، لأنه إنْ كان أصليًّا فحكمه حكم غيره، ...»[٣]، وقوله: «وينقصه هنا (إلا أنْ يكون في آخره ألفا التأنيث)، ... أو الألف والنون الزائدتان...»[٤].

١٢- الشَّلَوْبِين قدّم إصلاحًا وجيهًا نصًّا ومعنًى، تمثّل في إضافة ما أغفله نصّ الجزولي من مواضع وجوب ردّ المحذوف عند النسب، وهي: التثنية، والجمع، والإضافة[٥]. وقد جاءت هذه الزيادة استدراكًا على نقص في النصّ، مدعومة باتفاق عدد من الشراح عليه، مما يدل على صحّتها ووجاهتها. وتُبرز هذه الزيادة أهمية العناية بدقّة العبارة في المتون، كما تكشف عن أثر اختلاف النسخ في قراءة النصوص العلمية، وضرورة تتبّع الروايات لاستجلاء النص الصحيح.

١٣- من إصلاحات الشَّلَوْبِين التي أوردها لاختلاف منهج الجُزولي الذي يتبعه، نحو قوله في باب النسب: «فكان حقّه أن يزيد هنا: "على رأي" على عادته

(١) الشَّلَوْبِين، "شرح المقدمة الجزولية الكبير"، ١١٣٣.

(٢) الشَّلَوْبِين، "شرح المقدمة الجزولية الكبير"، ١١٤٥.

(٣) الشَّلَوْبِين، "شرح المقدمة الجزولية الكبير"، ١٠١٨ - ١٠١٩.

(٤) الشَّلَوْبِين، "شرح المقدمة الجزولية الكبير"، ١٠٢٠.

(٥) الشَّلَوْبِين، "شرح المقدمة الجزولية الكبير"، ١٠٢٦.

في مثل هذا»[1]، هذه الإضافة أزالت الإيهام بوحدة الرأي، وبيّنت أن ما ذكره الجُزولي إنما هو ما اختاره الجزولي.

١٤- تأثر اللُّورقي والأُبَّذي بإصلاحات الشَّلَوْبِين فتبعاه فيها، وغالبًا ما يذكران قوله منسوبا إليه.

١٥- بالنظر في إصلاحات الشَّلوبين الصرفية في شرح المقدمة الجزولية الكبير، تبيَّن أن هذه الإصلاحات – على تنوعها – لم تخرج في جوهرها عن ثلاثة أنماط رئيسة، هي: إصلاح بتغيير العبارة وإعادة صياغتها، أو إصلاح بزيادة في النص، أو إصلاح بحذف منه. ويُظهر هذا أن مسلك الشلوبين في إصلاحاته كان أقرب إلى المعالجة النصية، التي تهدف إلى توضيح المعنى أو تهذيبه.

التوصية:

دراسة الإصلاحات الصرفية عند اللُّورقي والأُبَّذي وما انفردا به عن الشَّلَوْبِين.

(١) الشَّلَوْبِين، "شرح المقدمة الجزولية الكبير"، ١٠٣٣.

المصادر والمراجع:

ابن الأبار، محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي، "التكملة لكتاب الصلة". تحقيق: عبدالسلام، (دار الفكر للطباعة – لبنان: ١٤١٥هـ-١٩٩٥م).

الأُبَّذي، أبو الحسن بن محمد. "شرح الجزولية، السفر الثاني، من أول باب الاستثناء إلى آخر تخفيف الهمزة". تحقيق: معتاد الحربي. (رسالة ماجستير، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٢٤هـ).

الأُبَّذي، أبو الحسن بن محمد. "شرح الجزولية، السفر الثاني، من اول باب المقصور والممدود الى آخر السفر". تحقيق: محمد الزهراني. (رسالة ماجستير، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٢٥هـ).

ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات. "البديع في علم العربية". تحقيق: فتحي أحمد. (ط١، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٢٠هـ).

الأنصاري، أبو زيد سعيد. "النوادر في اللغة". تحقيق: محمد عبد القادر. (ط١، بيروت: دار الشروق، ١٤٠١هـ).

ثعلب، أحمد بن يحيى. "مجالس ثعلب". تحقيق: عبد السلام هارون. (ط٥، القاهرة: دار المعارف، د.ت).

الجُزولي، عيسى بن عبد العزيز. "المقدمة الجزولية في النحو". تحقيق: شعبان عبد الوهاب. (مكة المكرمة: أم القرى للنشر والتوزيع، ١٤٠٨هـ).

ابن جعفر، رضي الدين إبراهيم. "المنهاج الجلي في شرح القانون الجُزولي". تحقيق: عبد الرحمن الخضيري. (رسالة دكتوراه، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١١هـ).

ابن جني، أبو الفتح عثمان. "الخصائص". تحقيق: محمد النجار. (ط٤، القاهرة: الهيئة

المصرية العامة للكتاب، د.ت).

ابن جني، أبو الفتح عثمان. "اللمع في العربية". تحقيق: فائز فارس. (الكويت: دار الكتب الثقافية، د.ت).

ابن الحاجب، عثمان بن عمر. "الشافية في علم التصريف". تحقيق: حسن أحمد. (ط١، مكة المكرمة: المكتبة المكية، ١٩٩٥م).

ابن الحاجب، عثمان بن عمر. "أمالي ابن الحاجب". تحقيق: فخر صالح سليمان. (بيروت: دار الجيل، ١٩٨٩م).

ابن الحاجب، عثمان بن عمر. "الشافية في علمي التصريف والخط". تحقيق: صالح عبد العظيم. (ط١، القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠١٠م).

ابن الحاجب، عثمان بن عمر. "الكافية في علم النحو". تحقيق: صالح عبد العظيم. (ط١، القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠١٠م).

حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله. "كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون". تحقيق: محمد شرف الدين. (إسطنبول: وكالة المعارف، ١٩٤٣م).

أبو حيان، محمد الأندلسي. "التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل". تحقيق: حسن هنداوي. (ط١، دمشق: دار القلم، ١٩٩٧م).

أبو حيان، محمد الأندلسي. "ارتشاف الضرب من لسان العرب". تحقيق: رجب عثمان محمد. (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٨م).

ابن الخباز، أحمد بن الحسين. "توجيه اللمع. تحقيق: فايز زكي. (ط٢، القاهرة: دار السلام، ٢٠٠٧م).

ابن خروف، علي بن محمد. "تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب". تحقيق: صالح الغامدي. (رسالة دكتوراه، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤١٤هـ).

ابن خلكان، أحمد بن محمد. "وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان". تحقيق: إحسان

عباس. (بيروت: دار صادر، ١٩٠٠م).
الدماميني، محمَّد بن أبي بكر. "تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد". تحقيق: محمد المفدى. (ط١، د.ن، ١٩٨٣م).
ابن الدهان، سعيد بن المبارك. "الغرة في شرح اللمع". تحقيق: خالد السلمي. (رسالة دكتوراه، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ١٤٣٥هـ).
الذهبي، شمس الدين محمد. "سير أعلام النبلاء". تحقيق: محمد أيمن الشبراوي. (القاهرة: دار الحديث، ٢٠٠٦م).
الذهبي، شمس الدين محمد. "المستملح من كتاب التكملة". تحقيق: بشار عواد معروف. (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٨م).
الرضي، محمد بن الحسن الإستراباذي. "شرح شافية ابن الحاجب". تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين. (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٥م).
ركن الدين، حسن بن محمد الإستراباذي. "البسيط في شرح الكافية". تحقيق: حازم الحلي. (ط١، المكتبة الأدبية المختصة، ١٤٢٧هـ).
الرماني، علي بن عيسى. "شرح كتاب سيبويه". تحقيق: شريف النجار. (ط١، القاهرة: دار السلام، ٢٠٢١م).
الزمخشري، أبو القاسم محمود. "المفصل في صنعة الإعراب". تحقيق: علي بو ملحم. (مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م).
السامرائي، فاضل صالح. "معاني الأبنية". (ط٢، الأردن: دار عمار، ٢٠٠٧م).
السامرائي، فاضل صالح. "معاني النحو". (ط١، الأردن، دار الفكر، ٢٠٠٠م).
ابن السراج، محمد بن السري. "الأصول في النحو". تحقيق: عبد الحسين الفتلي. (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦م).
سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان. "الكتاب". تحقيق: عبد السلام هارون. (ط٣،

القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٨م).

السيرافي، الحسن بن عبد الله. "شرح كتاب سيبويه". تحقيق: أحمد مهدلي وآخرين. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م).

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع". تحقيق: عبد الحميد هنداوي. (القاهرة: المكتبة التوفيقية، د.ت).

الشاطبي، إبراهيم بن موسى. "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية". تحقيق: عبد الرحمن العثيمين وآخرين. (ط١، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ٢٠٠٧م).

الشَّلَوْبِين، عمر بن محمد. "شرح المقدمة الجزولية الكبير". تحقيق: تركي العتيبي. (ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٩٩٣م).

الشَّلَوْبِين، عمر بن محمد. "شرح المقدمة الجزولية الصغير". تحقيق: ناصر الطريم. (رسالة ماجستير، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٢هـ).

الشَّلَوْبِين، عمر بن محمد. "التوطئة". تحقيق: يوسف المطوع. (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، ١٩٧٢م).

الشوملي، علي موسى. "شرح ألفية ابن معطي". (ط١، الرياض: مكتبة الخريجي، ١٩٨٥م).

ابن الصائغ، محمد بن عبد الرحمن. "اللمحة في شرح الملحة". تحقيق: إبراهيم الصاعدي. (ط١، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٤م).

ابن عبد ربه، شهاب الدين الأندلسي. "العقد الفريد". (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٤هـ).

ابن العديم، عمر بن أحمد. "بُغْيَة الطَّلَب في تاريخ حلب". تحقيق: المهدي عيد الرواضية. (ط١، لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ٢٠١٦ م).

ابن عصفور، علي بن مؤمن، "شرح جمل الزجاجي"، تحقيق: فواز الشعار، (ط١،

بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م).

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن. "المساعد على تسهيل الفوائد". تحقيق: محمد كامل بركات. (ط١، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٠-١٤٠٥هـ).

العكبري، عبد الله بن الحسين. "اللباب في علل البناء والإعراب". تحقيق: عبد الإله النبهان. (ط١، دمشق: دار الفكر، ١٩٩٥م).

الغزي، بدر الدين محمد. "البهجة الوفية بحجة الخلاصة الألفية". تحقيق: حمزة مصطفى. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠١٧م).

ابن فارس، أحمد بن زكرياء. "الصاحبي في فقه اللغة العربية". (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ).

الفارسي، الحسن بن أحمد. "التكملة". تحقيق: كاظم بحر المرجان. (ط٢، بيروت: عالم الكتب، ١٩٩٩م).

الفارسي، الحسن بن أحمد. "التعليقة على كتاب سيبويه". تحقيق: عوض القوزي. (ط١، د.ن، ١٩٩٠م).

الفارضي، شمس الدين محمد. "شرح الفارضي على ألفية ابن مالك". تحقيق: أبو الكميت محمد مصطفى. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠١٨م).

أبو الفداء، إسماعيل بن علي. "الكناش في فني النحو والصرف". تحقيق: رياض الخوام. (بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠٠٠م).

القفطي، علي بن يوسف. "إنباه الرواة على أنباه النحاة". تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. (ط١، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٢م).

ابن كثير، إسماعيل بن عمر. "البداية والنهاية". تحقيق عبد الله التركي. (ط١، الرياض: دار هجر، ١٤٢٠هـ).

اللُّورقي، القاسم بن أحمد. "المباحث الكاملية في شرح الجزولية". تحقيق: شعبان عبد

الوهاب. (رسالة دكتوراه، القاهرة: جامعة القاهرة، ١٩٧٨م).
ابن مالك، محمد بن عبد الله. "شرح الكافية الشافية". تحقيق: عبد المنعم هريدي. (ط١، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٩٨٢م).
ابن مالك، محمد بن عبد الله. "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد". تحقيق: محمد كامل بركات. (القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٧م).
ابن مالك، محمد بن عبد الله. "ألفية ابن مالك". تحقيق: عبد المحسن القاسم. (ط٤، د.ن، ٢٠٢١م).
المبرد، محمد بن يزيد. "المقتضب". تحقيق: محمد عبد الخالق. (بيروت: عالم الكتب، د.ت).
المرادي، حسن بن قاسم. "توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك". تحقيق: عبد الرحمن علي. (ط١، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٨م).
المراكشي، محمد بن محمد. "الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة". تحقيق: إحسان عباس وآخرين. (ط١، تونس: دار الغرب الإسلامي، ٢٠١٢م).
المراكشي، محمد بن محمد. "السفر الخامس من كتاب الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة". تحقيق: إحسان عباس. (ط١، بيروت: دار الثقافة، ١٩٦٥م).
ابن معطي، يحيى الزواوي. "الدرة الألفية ألفية ابن معطي في النحو والصرف". (القاهرة: دار الفضيلة، ٢٠١٠م).
ابن ولاد، أحمد بن محمد. "الانتصار لسيبويه على المبرد". تحقيق: زهير عبد المحسن. (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦م).
اليافعي، عفيف الدين عبد الله. "مرآة الجنان وعبرة اليقظان" تحقيق: خليل المنصور. (ط١، بيروت: ١٩٩٧م).
ابن يعيش، يعيش بن علي. "شرح المفصل للزمخشري". تحقيق: إميل يعقوب. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م).

Bibliography:

Al-Ubbadhi, Abu al-Hasan ibn Muhammad. "Sharh al-Jazuliyyah, al-Sifr al-Thani, min Awwal Bāb al-Istithna' ila Akhir Takhfif al-Hamzah". Investigated by: Mu'tad al-Harbi. (MA thesis, Makkah al-Mukarramah: Umm al-Qura University, 1424 AH).

Al-Ubbadhi, Abu al-Hasan ibn Muhammad. "Sharh al-Jazuliyyah, al-Safar al-Thani, min Awwal Bab al-Maqsur wa al-Mamdud ila Akhir al-Safar. Investigated by: Muhammad al-Zahrani. (Master's thesis, Mecca: Umm al-Qura University, 1425 AH).

Ibn al-Athir, Majd al-Din Abu al-Sa'adat. "Al-Badi' fi 'Ilm al-'Arabiyyah". Investigated by: Fathi Ahmad. (1st ed., Mecca: Umm al-Qura University, 1420 AH).

Tha'lab, Ahmad ibn Yahya. "Majalis Tha'lab". Investigated by: 'Abd al-Salam Harun. (5th ed., Cairo: Dar al-Ma'arif).

Al-Jazuli, 'Isa ibn 'Abd al-'Aziz. "Al-Muqaddimah al-Jazuliyyah fi al-Nahw". Investigated by: Sha'ban 'Abd al-Wahhab. (Mecca: Umm al-Qura Publishing and Distribution, 1408 AH).

Ibn Ja'far, Radi al-Din Ibrahim. "Al-Minhaj al-Jali fi Sharh al-Qanoun al-Jazuli. Investigated by: 'Abd al-Rahman al-Khudayri. (Ph.D. dissertation, Riyadh: Imam Muhammad ibn Saud Islamic University, 1411 AH).

Ibn Jinni, Abu al-Fath 'Uthman. "Al-Khasa'is". Investigated by: Muhammad al-Najjar. (4th ed., Cairo: Egyptian General Book Organization).

Ibn Jinni, Abu al-Fath 'Uthman. "Al-Luma' fi al-'Arabiyyah". Investigated by: Fa'iz Faris. (Kuwait: Dar al-Kutub al-Thaqafiyyah).

Ibn al-Hajib, 'Uthman ibn 'Umar. "Al-Shafiyah fi 'Ilm al-Tasrif". Investigated by: Hasan Ahmad. (1st ed., Mecca: Al-Maktabah al-Makkiyyah, 1995).

Ibn al-Hajib, 'Uthman ibn 'Umar. "Amāli Ibn al-Hajib". Investigated by: Fakhr Salih Sulayman. (Beirut: Dar al-Jil, 1989).

Ibn al-Hajib, 'Uthman ibn 'Umar. "Al-Shafiyah fi 'Ilmay al-Tasrif wa al-Khatt". Investigated by: Salih 'Abd al-'Azim. (1st ed., Cairo: Maktabat al-Adab, 2010).

Ibn al-Hajib, 'Uthman ibn 'Umar. "Al-Kāfiyah fi 'Ilm al-Nahw". Investigated by: Salih 'Abd al-'Azim. (1st ed., Cairo: Maktabat al-Adab, 2010).

Haji Khalifah, Mustafa ibn 'Abdillah. "Kashf al-Zunun 'an Asami al-

Kutub wa al-Funun". Investigated by: Muhammad Sharaf al-Din. (Istanbul: Wakala al-Ma'arif, 1943).

Abu Hayyan, Muhammad al-Andalusi. "Al-Tadhil wa al-Takmil fi Sharh Kitab al-Tashil". Investigated by: Hasan Hindawi. (1st ed., Damascus: Dar al-Qalam, 1997).

Abu Hayyan, Muhammad al-Andalusi. "Irtishaf al-Darb min Lisan al-'Arab". Investigated by: Rajab 'Uthman Muhammad. (1st ed., Cairo: Maktabat al-Khanji, 1998).

Ibn al-Khabbaz, Ahmad ibn al-Husain. "Tawjih al-Luma'". Investigated by: Fa'iz Zaki. (2nd ed., Cairo: Dar al-Salam, 2007).

Ibn Kharuf, 'Ali ibn Muhammad. "Tanqih al-Albab fi Sharh Ghawāmid al-Kitāb". Investigated by: Salih al-Ghamidi. (Ph.D. dissertation, Mecca: Umm al-Qura University, 1414 AH).

Ibn Khillikan, Ahmad ibn Muhammad. "Wafayat al-A'yān wa Anba' Abna' al-Zaman". Investigated by: Ihsan 'Abbas. (Beirut: Dar Sadir, 1900).

Al-Damamini, Muhammad ibn Abi Bakr. "Ta'liq al-Fara'id 'ala Tashil al-Fawa'id". Investigated by: Muhammad al-Mufadda. (1st ed., 1983).

Ibn al-Dahhan, Sa'id ibn al-Mubarak. "Al-Ghurrat fi Sharh al-Luma'". Investigated by: Khalid al-Sulami. (Ph.D. dissertation, Medina: Islamic University, 1435 AH).

Al-Dhahabi, Shams al-Din Muhammad. "Siyarr A'lam al-Nubala'". Investigated by: Muhammad Ayman al-Shabrawi. (Cairo: Dar al-Hadith, 2006).

Al-Dhahabi, Shams al-Din Muhammad. "Al-Mustamlah min Kitāb al-Takmilah". Investigated by: Bashar 'Awwad Ma'ruf. (1st ed., Beirut: Dar al-Gharb al-Islami, 2008).

Al-Radi, Muhammad ibn al-Hasan al-Astarabadi. "Sharh Shafiyat Ibn al-Hajib". Investigated by: Muhammad Nur al-Hasan et al. (Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, 1975).

Rukn al-Din, Hasan ibn Muhammad al-Astarabadi. "Al-Basit fi Sharh al-Kafiyah". Investigated by: Hazim al-Hilli. (1st ed., Al-Maktabah al-Adabiyyah al-Mukhtassah, 1427 AH).

Al-Rummani, 'Ali ibn 'Isa. "Sharh Kitab Sibawayh". Investigated by: Sharif al-Najjar. (1st ed., Cairo: Dar al-Salam, 2021).

Al-Zamakhshari, Abu al-Qasim Mahmud. "Al-Mufassal fi Sana'at al-I'rab". Investigated by: 'Ali Bu Mulhim. (1st ed., Beirut: Maktabat al-Hilal, 1993).

Al-Samurra'i, Fadil Salih. "Ma'ani al-Abniyah". (2nd ed., Jordan: Dar 'Ammar, 2007).
Al-Samurra'i, Fadil Salih. "Ma'ani al-Nahw". (1st ed., Jordan: Dar al-Fikr, 2000).
Ibn al-Sarraj, Muhammad ibn al-Sirri. "Al-Usul fi al-Nahw". Investigated by: 'Abd al-Husain al-Fatli. (Beirut: Mu'assasat al-Risalah, 1996).
Sibawayh, Abu Bishr 'Amr ibn 'Uthman. "Al-Kitāb". Investigated by: 'Abd al-Salam Haroun. (3rd ed., Cairo: Maktabat al-Khanji, 1988).
Al-Sirafi, al-Hasan ibn 'Abdillah. "Sharh Kitab Sibawayh". Investigated by: Ahmad Mahdali et al. (1st ed., Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, 2008).
Al-Suyouti, 'Abd al-Rahman ibn Abi Bakr. "Ham' al-Hawami' fi Sharh Jam' al-Jawami'". Investigated by: 'Abd al-Hamid Hindawi. (Cairo: Al-Maktabah al-Tawfiqiyyah).
Al-Shatibi, Ibrahim ibn Musa. "Al-Maqasid al-Shafiyah fi Sharh al-Khulasa al-Kafiyah". Investigated by: 'Abd al-Rahman al-'Uthaymin et al. (1st ed., Mecca: Umm al-Qura University, 2007).
Al-Shaloubin, 'Umar ibn Muhammad. "Sharh al-Muqaddimah al-Jazouliyyah al-Kabir". Investigated by: Turki al-'Utaybi. (1st ed., Riyadh: Maktabat al-Rushd, 1993).
Al-Shaloubin, 'Umar ibn Muhammad. "Sharh al-Muqaddimah al-Jazouliyyah al-Saghir". Investigated by: Nasir al-Turaym. (Master's thesis, Riyadh: Imam Muhammad ibn Saud Islamic University, 1402 AH).
Al-Shaloubin, 'Umar ibn Muhammad. "Al-Tawti'ah". Investigated by: Yousuf al-Mutawwi'. (Cairo: Cairo University, Faculty of Dar al-'Ulum, 1972).
Al-Shumuli, 'Ali Musa. "Sharh Alfiyyat Ibn Mu'ti". (1st ed., Riyadh: Maktabat al-Khurayji, 1985).
Ibn al-Ṣāʾigh, Muhammad ibn 'Abd al-Rahman. "Al-Lumha fi Sharh al-Mulha". Investigated by: Ibrahim al-Sa'idi. (1st ed., Medina: Islamic University, 2004).
Ibn al-'Adim, 'Umar ibn Ahmad. "Bughyat al-Talab fi Tarikh Halab". Investigated by: al-Mahdi 'Id al-Rawadiyah. (1st ed., London: Al-Furqan Islamic Heritage Foundation, 2016).
Ibn 'Usfur, 'Ali ibn Mu'min. "Sharh Jumal al-Zajjaji". Investigated

by: Fawwaz al-Sha‘ar. (1st ed., Beirut: Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 1998).
Ibn ‘Aqil, ‘Abdullah ibn ‘Abd al-Rahman. “Al-Musā‘id ‘ala Tashil al-Fawa’id”. Investigated by: Muhammad Kamil Barakat. (1st ed., Mecca: Umm al-Qura University, 1400–1405 AH).
Al-‘Ukbari, ‘Abdullah ibn al-Husain. “Al-Lubab fi ‘Ilal al-Bina’ wa al-I‘rab”. Investigated by: ‘Abd al-Ilah al-Nabhani. (1st ed., Damascus: Dar al-Fikr, 1995).
Al-Ghazzi, Badr al-Din Muhammad. “Al-Bahjah al-Wafiyyah be-Hujjat al-Khulasa al-Alfiyyah”. Investigated by: Hamzah Mustafa. (1st ed., Beirut: Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 2017).
Al-Farisi, al-Hasan ibn Ahmad. “Al-Takmilah”. Investigated by: Kazim Bahr al-Marjan. (2nd ed., Beirut: ‘Alam al-Kutub, 1999).
Al-Farisi, al-Hasan ibn Ahmad. “Al-Ta‘liqah ‘ala Kitāb Sibawayh”. Investigated by: ‘Awad al-Qawzi. (1st ed., 1990).
Al-Fāridi, Shams al-Din Muhammad. “Sharh al-Fāridi ‘ala Alfiyyat Ibn Malik”. Investigated by: Abu al-Kumayt Muhammad Mustafa. (1st ed., Beirut: Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 2018).
Abu al-Fida’, Isma‘il ibn ‘Ali. “Al-Kunāsh fi Fannai al-Nahw wa al-Sarf”. Investigated by: Riyad al-Khawwam. (Beirut: Al-Maktabah al-‘Asriyyah, 2000).
Al-Qafati, ‘Ali ibn Yousuf. “Inbah al-Ruwat ‘ala Anba’ al-Nuhat”. Investigated by: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim. (1st ed., Cairo: Dar al-Fikr al-‘Arabi, 1982).
Ibn Kathir, Isma‘il ibn ‘Umar. “Al-Bidayah wa al-Nihayah. Investigated by: ‘Abdullah al-Turki. (1st ed., Riyadh: Dar Hajr, 1420 AH).
Al-Lawraqiyy, al-Qasim ibn Ahmad. “Al-Mabahith al-Kamiliyyah fi Sharh al-Jazuliyyah”. Investigated by: Sha‘ban ‘Abd al-Wahhab. (Ph.D. dissertation, Cairo: Cairo University, 1978).
Ibn Malik, Muhammad ibn ‘Abdillah. “Sharh al-Kafiyah al-Shafiyah”. Investigated by: ‘Abd al-Mun‘im Haridi. (1st ed., Mecca: Umm al-Qura University, 1982).
Ibn Malik, Muhammad ibn ‘Abdillah. “Tashil al-Fawa’id wa Takmil al-Maqasid”. Investigated by: Muhammad Kamil Barakat. (Cairo: Dar al-Katib al-‘Arabi, 1967).
Ibn Malik, Muhammad ibn ‘Abdillah. “Alfiyyat Ibn Malik”. Investigated by: ‘Abd al-Muhsin al-Qasim. (4th ed., 2021).
Al-Mubarrid, Muhammad ibn Yazid. “Al-Muqtadab”. Investigated by:

Muhammad ‘Abd al-Khaliq. (Beirut: ‘Alam al-Kutub).
Al-Murādi, Hasan ibn Qasim. “Tawdih al-Maqasid wa al-Masalik be-Sharh Alfiyyat Ibn Malik”. Investigated by: ‘Abd al-Rahman ‘Ali. (1st ed., Cairo: Dar al-Fikr al-‘Arabi, 2008).
Al-Marakkishi, Muhammad ibn Muhammad. “Al-Dhayl wa al-Takmilah li-Kitabai al-Mawsul wa al-Silah”. Investigated by: Ihsan ‘Abbas et al. (1st ed., Tunis: Dar al-Gharb al-Islami, 2012).
Al-Marakkishi, Muhammad ibn Muhammad. “Al-Sifr al-Khamis min Kitab al-Dhayl wa al-Takmilah”. Investigated by: Ihsan ‘Abbas. (1st ed., Beirut: Dar al-Thaqafah, 1965).
Ibn Mu‘ti, Yahya al-Zawawi. “Al-Durrat al-Alfiyyah: Alfiyyat Ibn Mu‘ti fi al-Nahw wa al-Sarf”. (Cairo: Dar al-Fadilah, 2010).
Ibn Wallad, Ahmad ibn Muhammad. “Al-Intisar li-Sibawayh ‘ala al-Mubarrid”. Investigated by Zuhayr ‘Abd al-Muhsin. (Beirut: Mu’assasat al-Risalah, 1996).
Al-Yafi‘i, ‘Afif al-Din ‘Abdullah. “Mir’at al-Jinān wa ‘Ibrat al-Yaqzān”. Investigated by: Khalil al-Mansur. (1st ed., Beirut: 1997).
Ibn Ya‘ish, Ya‘ish ibn ‘Ali. “Sharh al-Mufassal li al-Zamakhshari”. Investigated by: Emil Ya‘qub. (1st ed., Beirut: Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 2001).

١٣٨
١٩٦

The Islamic University Journal of Arabic Language and Literature

Issue : 17

July - Sept 2025

part 1